الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : مالية مؤسسة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية

أهمية التحليل المالي و دوره في إبراز القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة تطبيقية لشركة نجمة للدقيق - حاسي خليفة الوادي -

إعداد الطلبة :

- بتـــــه عـــــلي
- بن علي عبد الغني
- خلايفة محـــــمد

إشراف الأستاذ:

ربيع بوصبيع العايش

السنة الجامعية : 2014/2013

للمؤسسة دوراً فعالاً الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية ، إذ أنها المحرك الأساسي ومركز إتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بطبيعة وكمية الأسعار المتعلقة بالمواد الأولية ومختلف الخدمات والأنشطة الاقتصادية ومدى فعالية التحكم والمزج بين مختلف الموارد المالية واستغلالها إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى التوازن المالي ، وتحقيق أعلى مردودية في ظل الرقابة والتخطيط ومن أجل الوصول إلى مفهوم المؤسسة يجب الإلمام بكل الجوانب (المالية ، المادية ، الوظيفية) والتكيف مع هذه المتغيرات الدائمة يتطلب الإلمام بمختلف مكوناتها.

ويعتبر اتخاذ القرار المالي للمؤسسة أمرً ضرورياً والذي يمكن من خلاله تحديد الوجهة المستقبلية للمؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرار داخل المؤسسة ، والتي تخص الجانب المالي ، ألا وهو التشخيص المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها اتخاذ القرار المالي المتبع وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة ، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها.

تشترك القرارات المالية جميعها في وجوب مبادرة مسير هذه المؤسسات إلى القيام بتشخيص لجميع الوظائف داخل المؤسسة وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي وأيضاً تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالمحيط الخارجي الذي تتواجد فيه.

إن للجانب المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة فمن الواجب إعطاء هذه الوظيفة الأولية في عملية إتخاذ القرار المالي ، وذلك كونه يساهم في تحديد الوجه المستقبلية للمؤسسة.

و بناءًا على ما تم تقديمه قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدارسة على النحو التالي:

الإشكالية:

ما مدى فعالية أدوات التحليل المالي في المساعدة على إتخاذ القرار المالي في مؤسسة الاقتصادية وخلق حالة التوازن المالي فيها ؟.

و يشتق من صميم هذه الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية تدور وتتمحور في إطار هذه الدراسة شكلاً ومضموناً،وعلى هذا الأساس نحلل الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

1 -ما هي أبعاد عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

2 -ما هي علاقة التحليل المالي باتخاذ القرار المالي ومستوياته ؟

3 -كيف يستفيد متخذ القرار الماليمن أدوات التحليل المالي لاتخاذ القرار المالي، وما هي حدود هذه الاستفادة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح فرضيات التالية:

1 -تتم عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية على ثلاث مستويات رئيسية هي: تحليل الهيكل المالي، تحليل نشاط المؤسسة وتحليل المردودية المالية التي تربط هيكل المؤسسة المالي مع نشاطه الرئيسي.

2 -القرار المالي هو عملية البحث عن أفضل الحلول الممكنة، ويوفر التحليل المالي الإمكانيات الضرورية للبحث على هاته الحلول والمفاضلة بينها.

3 -يعتبر التحليل المالي وسيلة للاطلاع على نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة ومن ثم إتخاذ القرار.

أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1 -العمل على إثراء المكتبة الجامعية بموضوع تطبيق جديد أكثر منه نظري.

2 -أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسات.

3 -الاستفادة من الأفكار المطروحة من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي هو في صلب تخصصنا.

أهداف الدراسة:

1 -معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

2 -التعرف على أدوات التحليل المالي، وكيفية اتخاذ القرار المالي.

3 -التعمق أكثر في الموضوع من خلال تطبيقه ميدانياً.

المنهج المتبع:

إن طبيعة البحث المتعلق بأهمية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ودوره في عملية إتخاذ القرار المالي ، أدى بنا إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي من الجانب النظري من خلال الفصلين الأول والثاني وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام أسلوب التحليل والمقارنة.

الصعوبات التي واجهتنا:

- صعوبة التحكم في الموضوع نظرا لشساعته.
- صعوبة الموضوع من الناحية التطبيقية وذلك لعدم وجود اتصال فعال داخل المؤسسات بالمنطقة.

مخطط الدراسة:

الفصل الأول: بعنوان عموميات حول التحليل المالي ، حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى مدخل للتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية قد قمنا بتعريف التحليل المالي وأهم أهدافه ونتائجه واستعمالاته ، أما في المبحث الثاني كان بعنوان القوائم المالية للمؤسسة ، ثم المبحث الأخير الذي يتمحور حول التحليل القوائم المالية واكتشاف مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الثاني: الذي كان بعنوان اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية حيث قسمناه إلى أربع مباحث وهي كما يلي المبحث الأول وفيه نتحدث عن ماهية إتخاذ القرار ، أما المبحث الثاني فنتحدث فيه عن القرار الاستثماري وأنواعه وأهم مراحله ، أما المبحث الثالث فتحدثنا عن قرار التمويل وأنواعه وأهم مصادره وفي الأخير قرار توزيع الأرباح.

الفصل الثالث: وهو تحت عنوان دارسة تطبيقية لمؤسسة نجمة للدقيق ، حيث تحدثنا في المبحث الأول حول نظرة عامة عن المؤسسة والمبحث الثاني قمنا بدراسة الهيكل المالي ، وفي الأخير تطرقنا إلى تحليل جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة.

تمهيد الفصل :

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير (1929) الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية و الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات غش مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة الأمر الذي أضرّ بالمساهمين و المقترضين على حد سواء وحدا بالمشرع إلى التدخل و غرض نشر المعلومات المالية على هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات المالية إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي ، ومنذ ذلك التاريخ زادت أهمية التحليل المالي لما يقدمه لهم من معلومات ذات الدلالة هامة في ترشيد القرارات الإدارية وقد تم تقييم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول نتعرض فيه إلى ماهية التحليل المالي من خلال إبراز مفهوم التحليل المالي و توضيح الجهات المستفيدة و الاستعمالات الخاصة به و أهميته و أهدافه و نتائجه ، أما في المبحث الثاني فسوف نتعرض إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية (الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول التدفقات الخزينة) ، وفي المبحث الثالث سنقوم بتحليل القوائم المالية كل قائمة على حدى .

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يشكل التحليل المالي إحدى أدوات و الوسائل التي تساهم بفعالية في اتخاذ القرارات و رسم السياسات أو الخطط بالإضافة إلى تقييم المؤسسات تقيما شاملا ، وفي هذا الإطار سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التحليل المالي و أهميته .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أهميته.

يلعب التحليل المالي دورًا أساسيا في تحديد الوجهة المستقبلية للمؤسسة مما يجعلها تسعى إلى الوصول إلى أكبر ربح ممكن في أقل تكلفة و أقل وقت مما زاد اهتمامه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1) مفهوم التحليل المالي:

لقد عرف التحليل المالي بعدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول :

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما " للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر ، و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية ، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تقديمها بشكل مختصر وما يتناسب عملية اتخاذ القرار ، وتحقيق غاية التحليل المالي . [1]

التعريف الثاني:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة من أجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات " وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص المشاكل الموجودة في المؤسسة و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ، و تتم عملية التحليل المالي من خلال تقييم :

- التركيب المالي للمؤسسة أي أصول المؤسسة و المصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .
- دورتها التشغيلية أي المراحل يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة .

[1] - مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، 2006 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، دار أجنادين للنشر و التوزيع ، ص 232- 233 .

– الاتجاهات التي تسير فيها المؤسسة .

– المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة .[1]

التعريف الثالث :

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و المصرفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و ذلك لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة لذلك الوقت المناسب .[2]

التعريف الرابع :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فيعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة و نقاط الضعف في المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح .[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نصل إلى تعريف شامل ألا وهو ؛ التحليل المالي هو عبارة عن عملية تجميع البيانات و المعلومات و تدوينها في القوائم المالية المتاحة الخاصة بالمنشأة الاقتصادية ، و تحليلها و تفسيرها بغرض الحكم على مركزها المالي ، و تكوين معلومات مساعدة في اتخاذ القرار و تقييم الأداء و كشف الانحرافات و التنبؤات المستقبلية .

2) أهمية التحليل المالي :

إن التحليل المالي يرتكز أساسا على أهمية كبيرة في الوقت الراهن مما يجعله يساهم بدرجة عالية في حساب النتائج و لعل أبرز النقاط المهمة كتالي:

– يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها .

---

[1] - عبد الحليم كراجة و آخرون ، **الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، 2000 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ص141 .

[2] - رشاد العصار وآخرون ، **الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، 2001 ، دار البركة للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 151 .

[3] - خلدون إبراهيم إشريفات ، **إدارة وتحليل مالي** ، الطبعة الأولى ، 2001 ، دار وائل للنشر ، ص 93 .

- تمكين إدارة المؤسسة في عملية الرقابة و اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات .
- يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
- تقييم المركز المالي للمؤسسة .
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق المالي. [1]

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي و نتائجه .

إن من أبرز العوامل التي تسعى إليها المؤسسة هي تحقيق الأهداف المرغوبة للمؤسسة و النتائج المنتظرة من طرف المسيرون العاملون على نموها بصفة دائمة .

1) أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- معرفة قدرة المؤسسة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض .
- تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة .
- الحكم على كفاءة الإدارة .
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم . [2]
- بيان وضع و مستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي إليه .
- الحكم على المستوى أنظمة الرقابة المستخدم . [3]

هذا و يمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة ليست السياسة المثلى المناسبة للمؤسسة لها بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهدًا أكبرًا و أعمق من التحليل المالي العادي . [4]

[1] - نوال علاق و آخرون ، **دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على نيل شهادة ليسانس في العلوم التسيير ، دفعة 2008 ، تخصص مالية ، الوادي ، ص 9 .
[2] - عبد الحليم كراجة و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .
[3] - رشاد العصار ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .
[4] - مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره ، ص 239 .

2) نتائج التحليل المالي:

ومن النتائج التي تتخذ على أساسها القرارات من مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة المعنية نجد : [1]

- تحديد نسبة كفاءة استعمال الموارد المالية للمؤسسة باستعمال مفهوم المردودية .
- تعيين المركز المالي ودرجة استقلالية المؤسسة بالنسبة لغير الممولين .
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع و الحجم من الاقتصاد على مستوى الجهة أو البلد .
- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية للمؤسسة و إمكانية تسديد ديونها .
- إمكانية السماح بالافتراض مجددًا أو انطلاقا من هامش الافتراض المتوفر .
- تقديم حكم على السياسات المالية و مدى تحقيقها و فعاليتها و بالتالي على كفاءة المدرين أو المسؤولين على مالية المؤسسة .
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك .
- استعمال مختلف للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة ...إلخ .

المطلب الثالث : استعمالات التحليل المالي .

يرتكز التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة أساسا و تستفيد منه من عدة استعمالات وهي كتالي :

1) استعمالات التحليل المالي :

للتحليل المالي عدة استعمالات لعل أبرزها :

1-1) التحليل الائتماني (ANALIYSIS , CREDIT) :

ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه القرض . [2]

1-2) التحليل الاستثماري (ANALIYSIS INVESTMEMN) :

[1] - زلاسي بيّة و آخرون ، **دور القوائم المالية في اتخاذ القرار المالي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، فرع محاسبة ، دفعة 2006 ، الوادي ، ص 53- 54 .

[2] - عبد الحليم كراجة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمارات في أسهم الشركات ، و إسناد القرض ، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم و كفاية عوائدها .

و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات . [1]

1-3) تحليل الاندماج والشراء (ANALIYSIS MEGR&ACQUISTION) :

قد ترغب شركة في شراء شركة أو انضمام شركتين أو أكثر معًا لتكوين شركة جديدة و هنا لابد من تقييم كل شريكتين و تقدير الأداء المستقبلي لها .

1-4) تحليل تقييم الأداء (ANALIYSIS PERFORMANCE) :

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و هذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي . [2]

1-5) التخطيط المالي (ANALYSIS PERFORMNCE) :

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصّور للأداء المنشأة المتوقع في المستقبل و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دورًا هامًا في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل .

1-6) الرقابة المالية :

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم و مراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفق المعايير والأسس الموضوعة و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب .

2) الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

يمكن أن تستفيد عدة جهات من التحليل المالي داخل و خارج المؤسسة وهي كتالي :

2-1) إدارة المؤسسة :

تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي و ذلك لتحقيق الأغراض التالية :

- قياس سيولة المؤسسة .
- قياس ربحية المؤسسة .

[1] - مفلح محمد عقل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 234 .
[2] - عبد الحليم كراجة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 141 .

- تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها و خصومها .
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب و معالجتها .

2-2) المستثمرون :

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

- قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل و ذلك من خلال احتساب القوة و الإرادية للمنشأة.
- معرفة درجة السيولة لدى المنشأة و قدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي .
- تمكين المشتثمرين من إكتشاف فرص إستثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم .

2-3) المقرضون :

كما بيّنا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة و هذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل و هذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل .

2-4) الجهات الرسمية :

تقوم الجهات الرسمية ممثلة بدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة .
- لأغراض التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدمتها .
- لأغراض متابعة نمو و تطور المؤسسة و خاصة الصناعية منها .

2-5) بيوت الخبرة المالية :

هي فئات متخصّصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة و بيان وضعها المالي بناءًا على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب . [1]

2-6) سماسرة الأوراق المالية :

ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي : [2]

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة الظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .

[1] - رشاد العصار و آخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 152- 153 .
[2] - مفلح محمد عقل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 236 .

– أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص إستثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

3) أنواع التحليل المالي : [1]

3-1)التحليل الرأسي :

هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة ، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة .

3-2) التحليل الأفقي :

يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المزاد تحليلها أفقيًا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في السنة الأساس ، و ذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن ، و يساعد هذا النوع على :

– اكتشاف سلوك المؤسسة .

– تقييم انجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

4) وظيفة المحلل المالي : [2]

يقوم المحلل المالي بوظيفتان رئيسيتان هما :

4-1) الوظيفة الفنية :

لقد بيَّنا أن التحليل المالي هو علم له قواعد وأسس و معايير أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيًا في كيفية التعامل في استخدام و تطبيق هذه المعايير و القواعد على النحو التالي :

– كيفية احتساب النسب المالية رياضيًا .

– تصنيف و تبويب البيانات و المعلومات بشكل يسمح بالربط بينهما بأغراض الدراسة و المقارنة .

– مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع .

4-2) الوظيفة التفسيرية :

[1] - خلدون إبراهيم شريفات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص119 .
[2] - رشاد العصار و آخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 153- 154 .

و تتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل و وضع الحلول و التوصيات لهذه النتائج .

و على المحلل المالي عند مزاولته الوظيفة الفنّية و التفسيرية مراعاة ما يلي :

- إدارة المؤسسة .
- الشكل القانوني للمؤسسة .
- طبيعة النشاط الذي تزاوله .
- مركز المؤسسة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له .
- خصائص الصناعة التي تنتمي لها المؤسسة .
- طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل في ضلها المؤسسة .
- طبيعة السوق التي تعمل به .
- الموقع الجغرافي التي توجد فيه المؤسسة .

5) منهجية التحليل المالي : [1]

تتم عملية التحليل المالي وفق خطوات منهجية و ذلك من خلال :

- تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد و الوقت و التكلفة .
- تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها عملية التحليل .
- اختيار الأداة المناسبة للتحليل و المعيار المناسب للمقارنة .
- تشخيص أسباب الانحرافات و وضع الحلول المناسبة لمعالجتها و الحد منها .
- تقييم خلاصة الموقف و إقتراح الحركة الإستراتيجية اللاحقة كما تتوقف جودة التحليل المالي على أربعة عوامل :
  - هدف و وجهة نظر المحلل .
  - خبرة و قدرة كفاءة المحلل .
  - درجة الاهتمام و مدى التفصيل المطلوب .
  - كم و كيف البيانات المتاحة للمحلل .

[1] - عدنان تاية النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، **التحليل و التخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)** ، 2008 ، ص 23 .

المبحث الثاني : القوائم المالية كأدوات لعملية التحليل المالي .

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضًا هيكليًا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات و تهدف القوائم المالية ذات الإغراض العامة إلى توفير المعلومات المركز المالي و نتائج النشاط ، و التدفقات النقدية التي تقيَد قطاع المؤسسة و توفير للأطراف مستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ القرار ، كما تساعد أيضا في نتائج استخدام نتائج الإدارة للموارد المتاحة لها .

المطلب الأول : الميزانية

تعتبر هذه القائمة الصورة الفوتغرافية للحالة المالية للمؤسسة فهي قائمة تتضمن أصول المؤسسة و التزاماتها و حقوق ملكيتها في تاريخ معين .

1) تعريفها :

للميزانية عدة تعاريف و لعل أبرزها :

التعريف الأول :

يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معيَن (كل شهر أوكل ثلاثي ، أو سداسي أو على الأقل في كل نهاية سنة الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول و كل ما عليها من ديون (قصيدة و متوسطة و طويلة الأجل) ، و الفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أصول خاصة . [1]

التعريف الثاني :

" الميزانية هي جدَول يبين عناصر الموجودات أو المطالب في تاريخ معين " . [2]

التعريف الثالث :

يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ، ولا يوجد اختلاف في تعريفها من طرف المحاسبين ، حيث عرفت أنها " صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما ، أي أنها تظهر حصة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الأخر بع عناصر الخصوم . [3]

---

[1] - ناصر دادي عون ، **تقنيات مراقبة التسيير** – التحليل المالي ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 ، ص 17 .

[2] - قادري الأزهر ، **مبادئ في المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني** ، الطبعة الرابعة ، 1992 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، ص 10 .

[3]- Michel Lamarche , **Système , la compta ! , Edition d'organisation** , Paris , France , 1998 , p 15 .

التعريف الرابع :

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معيَنة (تاريخ إعداد القائمة) ، و عليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية و تعرف محاسبيًا مصطلح الأرصدة تمييزًا لها عن التيارات أو التدفقات و التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى : حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية .[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نعرف الميزانية : على أنها عبارة عن جدول يضم جانبين جانب به الأصول (ممتلكات المؤسسة) و الخصوم (التزامات المؤسسة) .

2) مكوناتها : [2]

2-1) الأصول : يجب أن تتوفر الخصائص الثلاثة حتى يوصف البند أنه أصل :

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل .
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل و تمنع أو تقيد فرصة الحصول على المنشآت الأخرى على تلك المنافع .
- أن يكون الحدث الذي وَفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً .

و حسب مشروع النظام المحاسبي المالي ، تشمل عناصر الأصول الآتية :

- الأصول الغير المادية وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة و تدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة ، فهي ضرورية لتشغيل المنشأة و تضم الشهرة و العلامة التجارية و حق الابتكار ، رأس المال التجاري

- الأصول المادية و هي الأصول المحتفظ بها من قبل المنشأة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو شكل أو سلع أو خدمات ، إما من أجل إيجارها للغير ، أو لاحتياجات إدارية وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي ، المباني ، معدات ....) ، المعيار 16 مدخل الفترة IAS2 و الأصول المالية تعتبر IAS6 من العناصر الهامة في ميزانية المنشأة و تشمل :

[1] - عباس مهدي الشيزاري ، **نظرية المحاسبة** ، دار السلاسل للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1990 ، ص 215- 216 .
[2] - محمد الحافظ عيشوش ، **التحليل المالي طبقًا للمعايير المحاسبة الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي و إدارة منظمات ، الوادي ، 2011 ، ص 83- 84 -85 .

- المساهمات .
- الأصول المالية .

2-2) الخصوم : يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية حتى يوصف البند بأنه خصم :

- يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين .
- لا يمكن تفادي الالتزام .
- وقوع حدث الملزم للوحدة في الماضي .

و تتمثل الخصوم في ما يلي :

- **الالتزامات** :

أن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل حاليًا على المنشأة و التعهد يمثل واجب أو مسؤولية العمل و الوفاء بطريقة محددة ، و يمكن للالتزامات أن تطبق قانونيًا كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي .

- **الحقوق الملكية:**

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم وهي المنشآت الأعمال تكونٌ حقوق الملكية هي حصة المالك في المنشأة و تنشأ حقوق الملكية من علاقات الملكية وهي أساس توزيعات الأرباح على المساهمين وتكون توزيعات الأصول على الملاك اختيارية بالنسبة للمؤسسة ، وتزاد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و الدخل الصافي و تقلل بواسطة التوزيعات على الملاك .

ووفقًا للمعايير (IAS , FRS) فالاستحقاق يرتبط كالتزام جاري في الحالات التالية :

- الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة .
- الاستحقاق يجب أن يسدد خلال 12 شهرًا بعد تاريخ إقفال السنة المالية كل الاستحقاقات يجب ترتيبها كالتزامات غير جارية على أساس أن المؤسسة لن تستطيع تسويتها خلال دورة الاستغلال الجارية ،مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والقروض الإيجارية .

و حسب مشروع النظام المحاسبي المالي تشمل عناصر الخصوم الآتية :

- الأموال الخاصة قبل توزيعات المقررة و المقترحة بعد تاريخ الإقفال مع ملاحظة رأس المال المدفوع ، الإحتياطات ، النتيجة الصافية للفترة و العناصر الأخرى ؛
- الخصوم الغير جارية ذات فائدة .
- الموردون و الدائنون الآخرون .
- الخصوم الضرائب (مع ملاحظة الضرائب المؤجلة).

- مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة .
- الخزينة السالبة و ما يعادل الخزينة .

الجدول رقم(01) : الميزانية حسب النظام المالي المحاسبي الجديد SCF

الأصـــــــول	ملاحظة	إجمالي N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول الغير جارية					
الفرق بين الاقتناء – المنتوج الإجمالي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائمة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية					
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائمة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					

المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

الخصوم	الملاحظات	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة الصافية /(النتيجة الصافية حصة المجموع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقًا			
مجموع الخصوم الغير الجارية (2)			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/7/26 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، بتاريخ 2009/3/25 ، ص 28 – 29 .

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج .

يطلق عليها أيضا قائمة الدخل و هي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الايرادات و المكاسب بالمصاريف و الخسائر خلال فترة مالية معينة .

1) تعريف جدول حسابات النتائج :

يعد جدول حسابات النتائج من القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي لمعرفة صافي الربح أو الخسارة و له عدة تعاريف منها :

- هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرز بالمتميز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة . [1]
- هو وثيقة تبين النشاطات الصناعية و التجارية للمؤسسة موضحًا العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي و غير العادي للمؤسسة . [2]

2) مكونات جدول حسابات النتائج : [3]

2–2) أعباء الدورة : وتتكون من :

1– كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة أي : استهلاك البضائع و المواد الأولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الإنتاج .

– مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب و رسوم و مصاريف المستخدمين و المصاريف المالية ...إلخ .

[1] - لزهر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012 ، ص 44 .
[2] - بوشاشي بوعلام ، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال** ، دار هومة ، 1997 ، ص 7 .
[3] - ناصر دادي عون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

- المصاريف المخصصة للاستهلاك و المؤونات .

2- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادية للمؤسسة مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل ، أو الأعباء على الدورات السابقة أو المؤونات الاستثنائية .

2-3) منتوجات الدورة : تشمل منتوجات دورة معينة كل من :

2-3-1) منتوجات الاستغلال : مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة و الإنتاج المباع في المؤسسة الصناعية أو المختلطة .

- الإنتاج المخزون : و يشمل تغيرات عناصر المخزون في المنتوجات التامة و النصف المصنعة (زيادة أو نقصان) .

- بالإضافة إلى الأداءات المتتمة (خدمات مقدمة) و تحويل أعباء الاستغلال و المنتوجات الأخرى .

2-3-2) منتوجات خارج الاستغلال : و تتكون المنتوجات الاستثنائية من عمليات التسيير للدورة أو الدورات السابقة ، و كذلك منتوجات بيع عناصر الأصول .

3) **تحليل النتائج** : و تشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها و كيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة السنوية الصافية .

الجدول رقم 02 : جدول حسابات النتائج حسب SCF

العناصر	ملحوظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج الثابت إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية و استهلاكات أخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين ضرائب و رسوم ، و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية أخرى			

الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
نواتج مالية أعباء مالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية			
مجموع نواتج النشاطات العادية			
مجموع أعباء النشاطات العادية			
8 – النتيجة الصافية للنشاطات العادية			
العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها) العناصر غير العادية (أعباء) (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
الحصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
11 – النتيجة الصافية من المجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) **حصة المجمع (1)**			

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/7/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، بتاريخ 2009/3/25 ، ص 30 .

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية :

نظرًا للقصور للقوائم المالية سابقة الذكر في عرض المخلص التفصيل لكل من التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية ، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة المالية فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة (المعيار 95 لعام 1987) بقائمة مالية جديدة و هي قائمة التدفقات النقدية .

1) تعريف قائمة التدفقات النقدية :

لقائمة التدفقات النقدية عدة تعاريف أبرزها :

- و هي إحدى القوائم المالية الأساسية و التي تقدم معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل حيث تقدم معلومات عن بند النقدية من حيث مصادر النقدية أي من أين تم الحصول على النقدية خلال العام و ما هي المصادر التي أُنفقت فيها النقدية خلال العام و مقدار التغير في رصيد النقدية خلال العام . [1]
- أو تعتبر قائمة التدفقات النقدية بيان تحليلي يبين التغيرات النقدية التي حدثت في المنشأة سواء بالزيادة أو بالنقصان و التعرف على أسباب هذه التغيرات أي أنها تصوير لكل التدفقات النقدية الداخلية و كذلك التدفقات النقدية الخارجية . [2]

2) محتويات قائمة التدفقات النقدية :

من الواضح أن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب الأخذ بمفهوم النقدية الداخلة و الخارجة ، فإعداد القائمة يجب أن يكون على أساس مفهوم النقدية وما في حكمها ، أي يشمل النقدية إضافة إلى أية أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية حاضرة مثل : أوراق القبض أو المدينين و استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها بيسر إلى نقدية ، عموما يشترط أن لا تزيد مدة استحقاق العناصر في قياس التدفقات النقدية وكلما كانت فترة الاستحقاق قصيرة ، كلما انخفض اثر التقلبات في سعر الفائدة علي القيمة النقدية بالعناصر ، وفي جميع الأحوال يتوجب علي الوحدة المحاسبية الإفصاح عن السياسات التي اتبعتها في تحديد العناصر التي تعتبر في حكم النقدية [3] ، ومن اجل زيادة فعالية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاثة مجموعات : [4]

المجموعة الأولى الأنشطة التشغيلية : هي التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات الرئيسية للمشروع من بيع و شراء السلع و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع و تشمل :

– كافة الأنشطة الرئيسية المنتجة للدخل (المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح / الخسارة) .

---

[1] - رضوان حلوة حنان ، **نظرية المحاسب** ، حلب ، مديرية المطبوعات الجامعية ، 1991 ، ص 211 .

[2] - حليمة خليل الجرجاوي ، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2008 ، ص 29 .

[3] - رضوان حلوة حنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 322 .

[4] - كمال الدين الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 156 .

– كافة العمليات التي لم تصنف كأنشطة استثمار أو تمويل .

– كافة المقبوضات النقدية الناتجة عن البيع وتقديم الخدمات والعمولات و الايردات وكافة المدفوعات النقدية سدادا لالتزامات أو العاملين .

– كافة المدفوعات و المقبوضات النقدية المتعلقة بعقود التعامل أو الاتجار مع الآخرين .

– كافة المدفوعات و المقبوضات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل وكذالك المعاملات مع شركات التامين .

المجموعة الثانية الأنشطة الاستثمارية : وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذالك الاستثمارات في الديون والملكية(الأسهم والسندات) الشركات الأخرى وتشمل :

– الأنشطة المتعلقة بامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها .

– المقبوضات النقدية الناتجة من بيع الأصول الثابتةوغير الملموسة .

– المقبوضات النقدية من تحصيل القروض (لا يسري علي المؤسسات المالية والمصارف) .

– المدفوعات النقدية لاقتناء الأصول الثابتة وغير الملموسة .

– المدفوعات النقدية لشراء الأسهم والسندات (ليست لغرض المتاجرة) .

– المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة للغير .

المجموعة الثالثة الأنشطة التمويلية : هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على مواد التمويل الأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم وتشمل :

– مقبوضات نقدية عن إصدار الأسهم .

– مقبوضات نقدية عن إصدار السندات أو القروض أو أوراق الدفع .

– مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضة أو لتخفيض التزام .

الجدول رقم 03: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة) :

البيان الفترة	N -1	N
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		
المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين		
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		
الضرائب على النتائج المدفوعة		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		

تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوظة من النتائج		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من انشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)		
أموال الخزينة و معدلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إفتتاح السنة المالية		
تغير أموال الخزينة في الفترة		
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها .

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية .

تعتبر وظيفة تحليل القوائم المالية من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة لرسم مستقبلها وذلك بالاعتماد على المؤشرات المتحصل عليها من خلال تحليل القوائم المالية .

المطلب الأول : تحليل الهيكل المالي (الميزانية) .

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي ، حيث تتضمن هذه القائمة أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين .

أولا : تحليل الميزانية المالية :

و يمكن استخدام الميزانية المالية من خلال استخراج مؤشرات هامة في معرفة التوازن المالي طويل الآجل في المؤسسة .

الجدول رقم (04) : الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
– الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية	–الأموال الخاصة
– عناصر الأصول الثابتة الأكثر من سنة	– الديون المتوسطة والطويلة الأجل
	– الاستحقاقات المؤجلة الأكثر من سنة
الأصول المتداولة	**القروض قصيرة الأجل**
– المخزونات	–المورد وملحقاته
– حقوق المؤسسة لدى الغير	– الاعتمادات البنكية الجارية
– المناحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)	

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص : 86.

المؤشرات المالية الأساسية.[1]

1) تعريف رأس المال العامل سيولة :رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة .

[1]- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش،**" انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة "**، الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة(IFRS)، أيام 13-14ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص : 20-21.

أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار المالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الآجل من خلال الأموال الدائمة ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.

2) حسابه : ويمكن حساب رأس المال العامل سيولة تبعا لمنظورين :

2-1) منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل سيولة على العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة– الأصول الثابتة

ويمكن التمييز بين ثلاثة حالات للتحليل المالي:

الحالة الأولى: $FR>0$ رأس المال العامل موجب، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول المتداولة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو التالي:

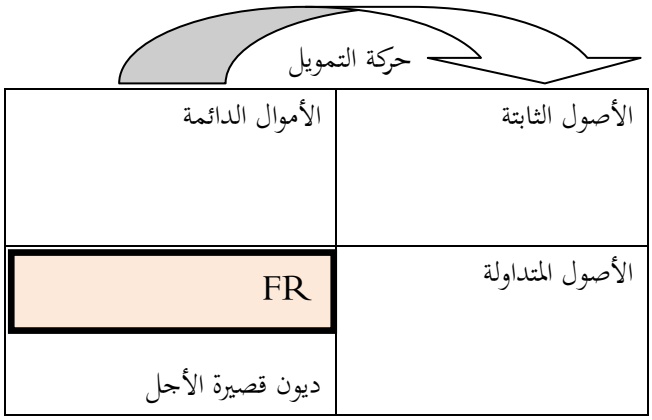

الحالة الثانية : $FR<0$ رأس المال العامل سالب، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

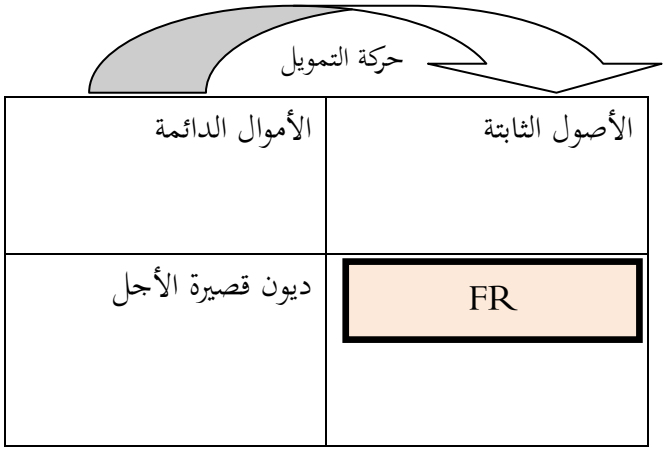

الحالة الثالثة: $FR=0$رأس المال العامل معدوم، وهي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

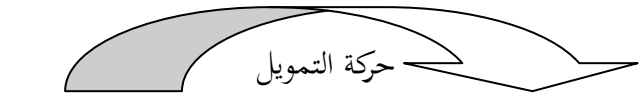

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

2-2)منظور أدنى الميزانية : يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة – وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة- إلى نقود سائلة ، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل ، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

الحالة الأولى : $FR>0$ أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية : $FR<0$ في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير وغير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

الحالة الثالثة : $FR=0$ في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

ثانيا : تحليل الميزانية الوظيفية.

1) تعريف الميزانية الوظيفية :

هي أساس التحليل المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب عناصر الأصول والخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل) ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول).[1]

2) بناء الميزانية الوظيفية.

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية :

الجدول رقم (05) : الميزانية الوظيفية (تمثيل الميزانية الوظيفية المختصرة) .

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es(بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة RD** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاته	**موارد الاستغلال Rex** مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى	**موارد خارج الاستغلال Rhex** موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et المتاحات	**موارد الخزينة Rt** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيم إجمالية)	**مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)**

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** ،الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن،2011 ، ص: 81

3) أدوات التحليل الوظيفي.

1) رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :[2]

[1]- تودرت اكلي، **" التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي (s.c.f 2007)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائ،2008 – 2009 ، ص : 87.

[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص : 83.

1-1) تعريف FRng : يعرف على انه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على انه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)، وهو عبارة عن الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

$$FRng = RD - Es$$

1-2)حالات FRng :

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب FRng > 0 : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم FRng = 0 : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا عجز.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب FRng < 0 : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2) الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

2-1) تعريف BFR : ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها : المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.[1]

2-2) الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:[2]

ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون الى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه كما يلي :

$$BFRex = Eex - Rex$$

[1]- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 23.
[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره** ، الطبعة الأولى، ص : 84.

2-3) الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex :[1]

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرسمية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويمكن حسابه كما يلي :

$$BFR_{hex} = E_{ex} - R_{ex}$$

2-4) الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg :[2]

وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$BFR_g = BFR_{ex} - BFR_{hex}$$

3) الخزينة الصافية الإجمالية :

3-1) تعريف الخزينة Tng : هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل على صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين كما يلي :[3]

$$T_{ng} = FR_g - BFR_g$$

أو

$$T_{ng} = E_t - R_t$$

3-2) حالات Tng :

الشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة الصافية انطلاقا من المعادلة الثانية:

[1]- **نفس المرجع أعلاه** ، ص : 85.
[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الأولى، ص : 85.
[3]- عباسي عصام، **" تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص : 67.

الشكل رقم (01) : الحالات الممكنة للخزينة الصافية.

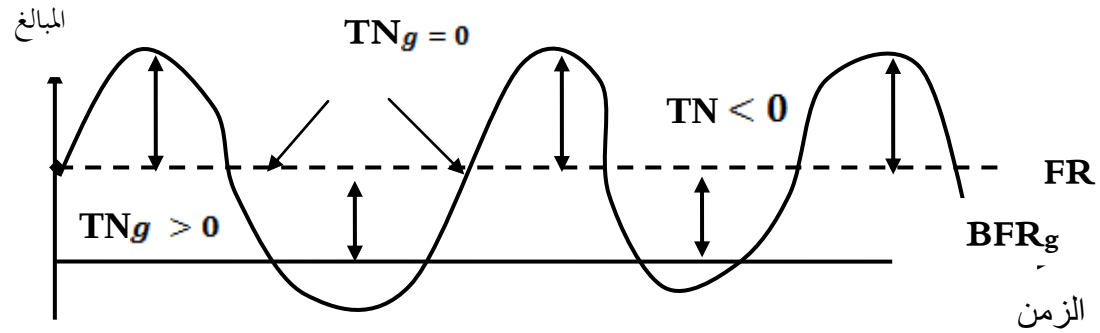

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على ما سبق .

3-3) شروط التوازن المالي:[1]

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي :

الشرط الأول : رأس مال العامل الوظيفي موجب ، هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، و يتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استخداماتها المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة.

الشرط الثاني : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل ، أي أن المؤسسة تفتقر الى أموال تمول عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل ، هذه الوضعية تعني أن رأس المال لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة، لمواجهة الديون الفورية.

الشرط الثالث : خزينة موجبة، ويتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين السابقين.

المطلب الثاني : تحليل النشاط (جدول حسابات النتائج و الأرصدة الوسيطية للتسيير).

يعد جدول حسابات النتائج من القوائم المستخدمة في التحليل المالي لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة تعد مقابلة الايرادات و المكاسب بالمصاريف و الخسائر خلال فترة زمنية معينة .

أولا: تحليل جدول حسابات النتائج.[2]

يمكن تحليل جدول حسابات النتائج و ذلك من خلال العناصر التالية :

1) رقم الأعمال :

[1]- عباسي عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص : 77.
[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الثانية، ص ص : 187-194.

هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق.

رقم الأعمال = المبيعات + الإنتاج + الخدمات

2) الهامش التجاري : هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى.

الهامش التجاري = مبيعات البضائع – بضائع مستهلكة

3)الإنتاج : نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية، ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها.

الإنتاج = إنتاج مخزون + إنتاج المؤسسة لنفسها

4)الهامش على استهلاك المواد الأولية : يتمثل هذا الرصيد في الفرق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية ويعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية، ويحسب اعتمادا من العلاقة التالية :

الهامش على استهلاك المواد الأولية = الإنتاج – الاستهلاك من المواد الأولية

5)القيمة المضافة : تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة

القيمة المضافة = الهامش التجاري + إنتاج الدورة – المشتريات من المواد الأولية + التغير في مخزون المواد الأولية– المصاريف الخارجية الأخرى

6) الفائض الإجمالي للاستغلال : يعتبر الفائض الإجمالي للاستغلال رصيدا هاما في التحليل، كما يعتبر مؤشرا أساسيا بالنسبة للمسير، وهو عبارة عن النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة خلا فترة معينة من خلال نشاطها العادي.[1]

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال – ضرائب ورسوم واقتطاعات مماثلة – مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية – مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة ومخاطر الاستغلال + إيرادات الاستغلال الأخرى – مصاريف الاستغلال الأخرى.

[1]- ناصر دادي عدون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، ص : 87.

7)نتيجة الاستغلال :هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية : [1]

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال +مخصصات الاهتلاك ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة – استرجاع الإهتلاكات ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة

8)النتيجة المالية : تتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية، وهي تعبر عن مردودية العمليات المالية للمؤسسة، مثل: سندات المساهمة، الاستثمارات المالية، تحسب بالعلاقة التالية :[2]

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – المصاريف المالية

الجدول رقم(06) : جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطية.

حسابات النتائج	N	N+1	N+2
الإنتاج المباع من السلع +الإنتاج المباع من الخدمات +مبيعات البضائع			
= رقم الأعمال			
+ إنتاج مخزون +إنتاج المؤسسة لنفسها			
= الانتاج			
–الاستهلاك من المواد الأولية –تكلفة شراء البضاعة المباعة =الهامش على استهلاك المواد الأولية أو البضائع + الإيرادات ومصاريف الإستغلال الأخرى			
= القيمة المضافة			
– مصاريف المستخدمين –الضرائب والرسوم +إعانات الإستغلال			

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الثانية، ص : 196.
[2]- ناصر دادي عدون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص : 89.

-التغير في مؤونات الإستغلال (للأصول المتداولة ومخاطر الإستغلال) +الإيرادات ومصاريف الاستغلال الأخرى			
= الفائض الإجمالي للاستغلال			
مخصصات الإهتلاك - التغير في مؤونات الأصول الثابتة - مخصصات الإهلاك لاستثمارات قرض الإيجار -			
=نتيجة الإستغلال (أ)			
-المصاريف المالية -المصاريف المالية لاستثمارات قرض الإيجار +الإيرادات المالية -(+) رصيد التنازل عن التوضيفات المالية -التغير في المؤونات المالية			
=النتيجة المالية(ب)			
النتيجة الجارية قبل الضريبة(أ)(ب)=(ج)			
+(-) الإيرادات (المصاريف) الاستثنائية -التغير في المؤونات ذات الطبيعة الاستثنائية			
+(-)القيمة الناقصة (القيمة الزائدة) من الإستثمارات المتنازل عنها			
النتيجة الإجمالية قبل الضريبة			
-الضرائب على الأرباح			
=النتيجة الصافية للدورة			
-مكافآت رأس المال			
=النتيجة الصافية المخصصة كاحتياطات			

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الثانية ، ص : 199.

المطلب الثالث : تحليل جدول تدفقات الخزينة.

تعتبر قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية وذلك من خلال الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية .

تحليل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة):[1]

في هذه الطريقة نقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة عند أي لحظة زمنية وعند أي مستوى من النشاط، وذلك من خلال حصر التدفقات المالية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة في دورة النشاط التابعة لها، ومن ثم فإن إعداد جدول السيولة بهاته الطريقة تتم وفق أسلوب التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هاته العملية وأثرها على خزينة المؤسسة، فرقم الأعمال على سبيل المثال لن يكون له أي أثر على الخزينة إلا في حالة تسديد العميل أو العملاء قيمة المبيعات نقدا.

إن أساس تشكيل خزينة الاستغلال يتمثل في مبيعات الدورة (رقم الأعمال)الذي يمكن تحويله إلى سيولة من خلال طرح حساب العملاء فيكون :

تحصيلات الاستغلال = إيرادات الاستغلال – آجال العملاء

وأيضا نفس الأمر بالنسبة لمصاريف الاستغلال التي تحسب انطلاقا من نفقات الاستغلال واجل الموردين على النحو التالي:

مصاريف الاستغلال = نفقات الاستغلال – آجال الموردين

أي أن:

مصاريف الاستغلال = نفقات الاستغلال – آجال الموردين

(–) تحصيلات الاستغلال = إيرادات الاستغلال – آجال العملاء

= فائض خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال– ΔBFR

[1]- ربيع بوصبيع العايش وآخرون، **"جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)"**، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أيام05و06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص : 9- 13 .

الجدول رقم(07) : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة المختصر.

البيان	المبلغ
تحصيلات الاستغلال (-)نفقات الاستغلال	
(=)فائض خزينة الاستغلال (ETE)	
(-) حيازة الاستثمار (+) التنازل عن الاستثمار	
(=) تدفق الخزينة المتاح (FTD)	
+الرفع في رأس المال -مكافاة رأس المال	
+قوض جديدة -تسديد القروض -المصاريف المالية	
التغير في الخزينة(ΔT)	

المصدر : ربيع بوصبيع العايش وآخرون، ص:13.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و نتائجه من خلال تطوره التاريخي ، و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبّر عن أهداف المؤسسة ككل ، و بالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و توسع التعامل في البورصة و الأسواق المالية و التحليل المالي يعطي صورة أو ملخص عن الوضعية المالية للمؤسسة في مختلف الأطراف و ذلك من خلال الأطراف الموجودة و التي لها علاقة بالمؤسسة و هذا ما أوضحتاه في هذا الفصل من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

تمهيد الفصل :

إن سيرورة اتخاذ القرارات عملية مستمرة في المؤسسات الاقتصادية حيث يقوم المسير باتخاذ القرارات أثناء قيامه بمختلف وظائفه ، فيقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و بعد هذه العملية يقوم باتخاذ القرار المناسب الذي يتمثل في اختيار البديل الأمثل الذي يحقق أفضل النتائج الممكنة في إطار ظروف مؤثرة على العوامل المحيطة بالقرار .

عملية اتخاذ القرار المالي من أهم وظائف الإدارة المالية وهي تعتمد أساسا على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة من بين مجموعة من البدائل و التي على أساسها يتسنى لأصحاب القرار اتخاذ القرارات المالية المناسبة للمؤسسة ، لذلك سوف ندرس في هذا الفصل عملية اتخاذ القرار المالي و أهم أنواع القرارات المالية (قرار الاستثمار ؛ قرار التمويل و قرار توزيع الأرباح) .

المبحث الأول : ماهية اتخاذ القرار .

نظرا للآثار الهامة لعملية إتخاذ القرار ظهرت مدرسة خاصة عرفت بمدرسة اتخاذ القرار تعتبر كمنهج محدد لنجاح متخذ القرار المالي في المؤسسة حيث نتناول في هذا المبحث سوف ماهية اتخاذ القرار، و أهميته .

المطلب الأول :مفهوم اتخاذ القرار وأهميته .

إن من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي اتخاذ القرار المناسب في الوقت .

1) مفهوم اتخاذ القرار: لقد تعددت التعاريف المتعلقة باتخاذ القرار ولعل أبرزها :

التعريف الأول :

هو عملية بحث عن حل وسط ،ويعني ذلك أنه لا يوجد بديل قادر على تحقيق الهدف تحقيقا غير البديل الذي يتم اختياره ،ويكون عادة أفضل البدائل في حدود الظروف السائدة حيث أن البيئة و المجتمع تحد من عدم البدائل المتاحة [1].

التعريف الثاني :

هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق هدف واحد أو عدة أهداف [2].

التعريف الثالث :

عرفه الدكتور مصطفى أبو بكر وزميله بأنه :"مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه ،أو هو عبارة عن البديل الأمثل الذي يتم اختياره من بين عدد من البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها [3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن عملية اتخاذ القرار ما هي إلا وسيلة اختيار واعي لأحس البدائل المتاحة التي تحقق أفضل عائد أو كلفة محققة للأهداف المرغوبة .

[1] - أحمد بن عبد الرحمان الشميمري و آخرون ، **مبادئ إدارة أعمال** ، مطبعة العيكات ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 2004، ص : 111 .
[2] - علي فهمي ، **نظم دعم اتخاذ القرار و الأنظمة الذكية** ، دار الكتب العلمية للنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص : 60 .
[3] - مصطفى مظهر ، مصطفى ابوبكر ، **بحوث العمليات و فعاليات القرارات** ، 1997 ، ص : 23.

2) أهمية اتخاذ القرار: لاتخاذ القرار أهمية كبيرة في حياة الأفراد أو المؤسسات نذكر منها [1] :

- عملية اتخاذ القرار تساهم في تحريك كل الجهات داخل المؤسسة لجعل هذه العملية ناجحة تقدم أهداف المؤسسة .
- عملية اتخاذ القرار هي غربلة البدائل وانتقاء أفضلها .
- تعلق المؤسسات المختلفة أهمية كبيرة على عملية اتخاذ القرارات بسب الحقيقة التي تقول " أن القرار الخاطئ له تكلفة وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسب التطورات التي أدخلت عن جمع المعلومات ،تحليلها،تصحيفها ،تخزينها .
- ترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطا مباشرا بوظائف الإدارة كالتخطيط ، التنظيم ، التوجيه ،الرقابة .

كما سبق ذكرهم فهي عملية تتم في كل مستوى تنظيمي كما تتم في نشاط من أنشطة المؤسسات ، فالمدير العام المشرف على العمال ومديري الإيرادات أو المصالح يواجهون ظروف تتطلب منهم اتخاذ قرارات ، وعملية القرارات بهذا الشمول دفع بعض الكتاب إلى القول أن الإدارة ما هي إلا عملية اتخاذ القرارات .

المطلب الثاني :أنواع القرارات .

تمر المؤسسة بفترة بعد تحديد القرار و ذلك بإتباع نوع من أنواع القرارات عن طريق اتخاذ مراحل معينة مهما كان النوع .

للقرار أنواع متعددة وقد تختلف باختلاف المعيار الذي يستند عليه ، فقد يكون المعيار مصدر القرار أو شكل القرار أو أهميته وغير ذلك من المعايير من بين هذه الأنواع التصنيفات الآتية :

1) التصنيف الشكلي للقرارات : ويمكن تقسيم القرارات حسب التصنيف الشكلي :

1-1) القرارات التنظيمية والشخصية [2] : يمكن التعريف بين القرارات التنظيمية و الشخصية من حيث طبيعتها فالمدير يصنع القرار التنظيمي حيث يقوم بالدور المتوقع منه بالمؤسسة فهو يتخذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة بحكم السلطة الرسمية التي يتمتع بها وهي قرارات يمكن للمدير أن يفوض سلطة اتخاذها للآخرين ،

[1] - وليد فرحاني و آخرون ، **التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية و دوره في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، ملحق الوادي ، تخصص مالية ، دفعة 2005 ، غير منشورة ، ص : 14.
[2] - عادل حسن و آخرون ، **تنظيم و إدارة الأعمال** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص : 341 .

أما القرارات الشخصية فهي التي يتخذها المدير بصفته شخصا عاديا ،وليس بصفته عضوا بالمؤسسة وهي قرارات لا يفوضها للآخرين .

1-2) القرارات الأساسية و الروتينية : وتتميز القرارات الأساسية بالمميزات الآتية :

- لها صفة الدوام إلى حد كبير ،ويكون الالتزام بها لأجل طويل نسبيا .
- تتعلق بالاستثمارات الكبيرة أو الاتفاقات الضخمة .
- على درجة كبيرة من الأهمية ،بحيث أن أي خطأ فيها يصيب المؤسسة بخسائر جسمية .

ومن القرارات الأساسية الملموسة اختيار موضع المصنع ،فلا يمكن اتخاذ القرار بتحديد موقع معين لبناء مصنع إلا بعد استقصاء وتحليلات للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة .

أما القرارات الروتينية ، فهي تلك التي لا تتطلب جهدا ذهنيا كبيرا أو تتكرر بصفة مستمرة ، وتأثيرها على نجاح الإعمال بالمنظمة غير كبير ومعظم القرارات التي تتخذ في المؤسسة هي قرارات متكررة وروتينية وقد تصل نسبتها إلى 90%من مجموع القرارات .

1-3) القرارات المخططة والغير المخططة :

- القرارات المخططة : وتتكون عن طريق التخطيط لاتخاذ القرار على أساس برنامج معين فهي جديدة وهامة فقرار التحول من المركزية إلى اللامركزية في إدارة المؤسسة ، وقرار تحديد الأسواق الصالحة لتسويق منتج معين بتغيرات مثلا لهذا النوع من القرارات .

2) التصنيف حسب بيئة القرار[1] : يمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى :

2-1) القرارات في حالة التأكد : أن القرارات التي تتم في هذه الحالة هو التأكد من طبيعة المتغيرات المؤثرة ونوعيتها والعوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذها .

2-2) القرارات في حالة المخاطرة : و هي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل .

[1] - حسن علي منترقي ، **نظرية القرارات الادارية كمدخل كمي في الإدارة** ، دار المسيرة للنشر و الطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص : 37 .

2-3) القرارات في حالة عدم التأكد : و هي القرارات التي غالبا ما تقوم بها الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياسته ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجودها أو حدوثها بسب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها .

3) التصنيف بحسب المستويات [1] :

وبحسب هذا التصنيف يقسم القرار إلى ثلاثة أنواع وهي :

3-1) القرارات العملية أو التشغيلية :وهي ذات هدف تحقيق أعلى ربح من عملية الاستغلال ومنها :

تحديد الأسعار ، ترويج المبيعات ، برنامج الإنتاج وهي بذلك ترتبط بأسلوب النشاط المتكرر وتتميز بأنها قابلة للبرمجة ،أو يمكن أن تتخذ في إطار معين أو في سياسة محددة مسبقا.

3-2) القرارات الإدارية :ترتبط بهيكل المؤسسة وحيازة الموارد ،أنظمة المعلومات والاتصال ،تقسيم وتنسيق الإعمال من أجل تحقيق أعلى كفاءة وهي تتولد أو تنتج عن القرارات الإستراتجية .

3-3) القرارات الإستراتجية : تعني بالاختيارات الكبرى للمؤسسة من أهداف التنمية والتوجيهات فيما يتعلق بالإنتاج أو نوع النشاط والمتوج التي تتموقع فيه المؤسسة أو تريد الدخول إليه وتتمثل في:

- قرارات اختيار مزيج السلع ، السوق التي تساعد على تعظيم معدل العائد على الاستثمار .
- قرارات تخصيص الموارد على استخداماتها البديلة أو الخاصة بالقرض المرتبطة بالسلعة والسوق .
- قرارات التنويع .
- قرارات اختيار توقيت وأزمنة البدء في التوسع الغير المتكرر[2] .

المطلب الثالث : مراحل اتخاذ القرار

سبق و أن عرفنا عملية اتخاذ القرارات بكونها، عملية المفاضلة أو الاختيار بين بديلين أو أكثر، و القرار (الاختيار) المتوصل إليه لا يمكن أن يصدر بصورة عفوية، و إنما هناك مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار بدءا بالتعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها سيتخذ القرار، ثم بعد هذا تحليلها و تقييمها، ثم

[1] - ناصر دادي عون ، **الإدارة و التخطيط الاستراتيجي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص : 122 .
[2] - عبد السلام أبو قعف ، **أساسيات التنظيم والإدارة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص : 143 .

وضع بدائل لحل المشكلة حتى يمكن في النهاية من إختيار أفضلها. في أحيان قد يكون القرار رفضا لكل البدائل أو الحلول المتاحة للاختيار و من ثم يكون القرار المتخذ هو لا قرار، و سبب عدم اتخاذ قرار ربما يعود إلى أحد أمرين هما :

- عدم تبين كل البدائل المتاحة للاختيار أو المفاضلة.
- عدم الرغبة في إختيار بديل محدد تفاديا الإلزام بعمل قد يؤدي إلى الضرر بمصالح متخذ القرار.

يطلق ***برنا رد Bernard*** على نوع القرارات هذه بالقرارات السلبية ***Négative Décisions*** و يعتقد بأنها من صفات المدير الكفء [1].

اختلف كتاب الإدارة في تحديد عدد خطوات أو مراحل علمية اتخاذ القرار، و قد حدد ***هـ. سيمون H.Simon*** مراحل ثلاثة لاتخاذ القرارات : " التحري و التصميم و الاختيار" ، و لكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، و لكي تكون كذلك ينبغي أن تمر بمراحل عديدة يمكن ترتيبها كما يأتي [2] :

1. تحديد المشكلة.
2. تحليل المشكلة.
3. تنمية الحلول البديلة (أي تحديد البدائل).
4. تقييم كل بديل.
5. إختيار أفضل حل (بديل).
6. تحويل القرار إلى عمل فعال و متابعته.

و فيما يلي شرحا لكل خطوة من الخطوات السابقة :

1) تحديد المشكلة : هي الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، و المشكلة هي : " انحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن و بين ما يجب أن يكون" [3]. أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها.

---

[1] - منعم زمرير الموسوي ، **اتخاذ القرارات الإدارية : مدخل كمي** . الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص: 14 .

[2] - جميل أحمد توفيق، **إدارة أعمال " مدخل وظيفي "** ، دار النهضة العربية ، بيورت ، 1986 ، ص : 112.

[3] - سيد الهواري ، **اتخاذ القرارات : تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الإبتكاري** ، الطبعة الاولى ، مكتبة عين شمس و المكتبات الكبرى ، القاهرة ، 1997، ص : 3 .

و عند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي و ليس الأعراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، و هذا التحديد على جانب كبير من الأهمية لأنه يحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية. ففي حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقية فإن القرار الذي سيتخذ سيكون قرار غير سليم لعدم ملا يمئه للمشكلة التي صدر بصددها ، فقد تكون مشكلة مدير المبيعات لا ترتبط بتعديل الحملة الترويجية لزيادة المبيعات بقدر ما تكون ناتجة عن أسباب أخرى مثل عدم تصميم السلعة بشكل يناسب رغبة المستهلك أو إرتفاع أسعارها.

و لهذا فإن لهذه المرحلة أهميتها الكبيرة، إذ يجب على متخذ القرار أن يكتسب الخبرة و الدراية اللازمتين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، و لتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية أخرى. فتعيين أولوية كل مشكلة له أهمية خاصة، إذ أنه ليس من المعقول أن تسعى المؤسسة لحل مشكلة لم يعد لها وجود أو أصبحت في مرتبة ثانوية لمشكلة أخرى.

إذ تنقسم المشاكل في مجملها إلى نوعين رئيسيين هما [1]:

أ. المشاكل الإعتيادية أو الروتينية :

و هي مشكلات بسيطة يتكرر حدوثها بذات شكلها و موضوعها، مثال ذلك المشكلات المتعلقة بحضور الأفراد العاملين و إنصرافهم و توزيع الأعمال بينهم و تطبيق التعليمات عليهم، و بالتالي فإن هذا النوع من المشاكل لا يحتاج إلى كثير من الجهد و التحليل لاختيار الحلول المناسبة لها.

ب. المشاكل غير الاعتيادية أو الجديدة :

و هي مشكلات تتصف بالعمق و التعقيد، و يحتاج حلها إلى نوع من التشاور أو التفاهم، مث ال ذلك التدهور الذي يحدث في مبيعات منتوج أو أكثر من منتوجات المنشأة أو الانخفاض الذي يحصل في مستوى أداء المنشأة. و عليه فإن هذا النوع من المشاكل لا يمكن مواجهته بقرارات مستعجلة، و إنما ينبغي الاستعانة باختصاصيين من ذوي الخبرة و الرأي.

2) تحليل المشكلة :

بعد أن يتعرف الباحث على طبيعة المشكلة و يحددها فإنه يقوم بتحليلها، أي تصنيفها و تجميع البيانات و الحقائق و المعلومات المتعلقة بها. و من الضروري تصنيف المشكلة لغرض معرفة الفرد الذي سيقوم

[1] - خليل محمد حسن الشماع و الآخرون ، **مبادئ إدارة أعمال** ، دار الكتب العربية للنشر و التوزيع ، بغداد ، ص : 102.

باتخاذ القرارات بشأنها و الأفراد الذين يجب استشارتهم عند إتخاذ القرار، و الأفراد الذين يجب أن يُبلغوا بصدور القرار و محتواه، و الأفراد الذين سينفذون القرار.

و عادة يتم التصنيف حسب أربعة أسس هي [1]:

- الفترة الزمنية المستقبلية للقرار (أي الفترة الزمنية التي ينبغي على المنشأة الالتزام بها للقيام بالعمل المتعلق بالقرار).
- وقع القرار على الوظائف و المجالات الأخرى.
- عدد الاعتبارات النوعية " ***Qualitative*** " التي تدخل في القرار.
- مدى التكرار المنتظم للقرار.

إن عملية تحليل المشكلة لإتخاذ قرار بشأنها تتطلب القيام بجمع البيانات و المعلومات و الحقائق المتعلقة بها و ما يحيط بها من إشكالات، و على متخذ القرار أن ينتقي المعلومات و الحقائق ذ ات العلاقة بالمشكلة و يستبعد غيرها من المعلومات، و عليه أن يتأكد من صحة المعلومات.

و في كثير من الحالات لا يستطيع متخذ القرار أن يحصل على جميع المعلومات و الحقائق المتعلقة بالمشكلة إما بسبب عدم توافر المعلومات أو لأن الحصول عليها يكلف الكثير من الوقت و المال، فليس من الضروري الحصول على كل الحقائق لإتخاذ قرار سليم، و لكن من الضروري معرفة نوعية المعلومات غير المتوافرة حتى يستطيع أن يحدد درجة المخاطرة التي يتضمنها القرار.

3) تنمية الحلول البديلة (أي تحديد البدائل):

إذا تم إنجاز الخطوتين السابقتين بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكن إتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة و يحصرها في نطاق واضح، و تحليل المشكلة يفصح عن الأسباب التي أدت إليها، و التعرف على الأسباب يرشد إلى بدائل الحل.

فالخطوة الموالية في عملية إتخاذ القرار هي البحث عن البدائل و الحلول المختلفة، و يقصد بالبدائل " تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على الإقلال من الفرق بين ما يحدث فعلا و ما يجب أن يكون" [2] .

[1] - بشير العلاق ، **أسس الإدارة الحديثة ، " نظريات و مفاهيم "**، الطبعة الأولى ، دار البازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص : 151.

[2] - ناديا أيوب ، **نظريات القرارات الإدارية** ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا ، ص : 59.

و يعد البديل الوسيلة الموجودة أما متخذ القرار لحل المشكلة القائمة، و يشترط في الحل البديل أن يتميز بما يأتي[1] :

- أن تكون له القدرة على حل المشكلة (أي قدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها).
- أن يكون في حدود الموارد و الإمكانات المتاحة.

وجود أحد الشرطين دون الآخر ينفي عن الحل صفة البديل القابل للاختيار.

يجب أن يقوم متخذ القرار بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ و عدم اختيار البديل المناسب، و البديل المناسب هو الذي يفي بمجموعة من الشروط و المتطلبات الدنيا.

كما أنه على متخذ القرار عند وضعه للحلول البديلة ينبغي دائما أن يأخذ في الحسبان حل عدم القيام بأي عمل (أي إبقاء الحالة كما هي أي عدم إتخاذ قرار)، و يعتبر هذا كحل محتمل، و القليل من الناس من يعترف بأن عدم القيام بأي عمل يعتبر قرار ا كاملا، ففي بعض المواقف قد يترتب على القيام بأي عمل مساوئ ومضار تفوق بكثيرا أية مزايا قد تتحقق، و من ثم فمن الأفضل عدم القيام بأي عمل (عدم اتخاذ قرار).

4) تقييم كل بديل :

بعد الانتهاء من تحديد الحلول البديلة للمشكلة، تأتي مرحلة تقييم نتائج البدائل، أي تعيين ما يتمتع به كل بديل من مزايا و ما يتصف به من عيوب، و مدى إمكانية مساهمته في حل المشكلة موضوع البحث.

و تعد هذه المرحلة من المراحل التي تتطلب جهدا فكريا شاقا، لأن مزايا و عيوب البدائل المحددة لا تظهر بصورة واضحة عند الدراسة و لكنها تظهر فعلا عند التطبيق في المستقبل، فهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل. لذلك غالبا ما يرافق مقارنة البدائل و تقييمها الشك و عدم التأكد من صلاحيتها.

و لا بد من مراعاة عدة اعتبارات أثناء تقييم البدائل، نذكر منها [2] :

أ. مدى قدرة كل حل على إنهاء المشكلة.

ب. إمكانية تنفيذ البديل (أي غير مستحيل أو متعارض مع القوانين أو الأخلاقيات) [3] .

---

[1] - خليل محمد حسن الشماع و الآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 103.

[2] - عبد الغني بسيوني عبد الله ، **أصول علم الإدارة العامة** ، الدار الجامعة ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص : 297 .

[3] - سيد الهواري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 41 .

و بعد وضع معايير التقييم هذه يتم تقييم البدائل من خلال المعايير الموضوعة، و يفيد الشكل ا لآتي في التوصل إلى ترتيبٍ للبدائل من خلال تقييمها في ضوء المعايير التي تقررت.

شكل رقم (02) ورقة تقييم البدائل من خلال المعايير الموضوعة

البدائل	معايير تقييم البدائل								الترتيب

المصدر : د. سيد الهواري . (1997). مرجع سبق ذكره. ص : 42.

و نجاح متخذ القرار في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق و حداثة البيانات التي يجب أن يحاط بها، و كذلك على مدى وصول هذه المعلومات في الوقت المناسب أي قبل إصدار القرار.

5) إختيار أفضل حل :

بعد القيام بتحديد المشكلة و تحليلها و تنمية الحلول البديلة و تقييم كل حل، فإن متخذ القرار يكون من موقف يسمح له بمحاولة تحديد الحل الأفضل، أي البديل المناسب على ضوء المعلومات التي توافرت، و تسمى هذه المرحلة أيضا بمرحلة الحسم أو مرحلة الاستقرار النهائي على بديل بالذات.

فبعد أن تكون الاحتمالات المتعلقة بالبدائل المطروحة قد حددت، و بعد أن تكون الصورة العامة لكل حل بديل قد تبلورت و اتضحت معالمها في ذهن متخذ القرار، تأتي " عملية الترجيح أو الاختيار لأحد البدائل في ضوء الاعتبارات الإقتصادية و الاجتماعية و البيئية من جهة، و درجة المعرفة و الخبرة السابقة التي يتمتع بها متخذ القرار من جهة أخرى " [1] .

و قبل إتخاذ قرار باختيار هذا البديل دون غيره يجب أن تخضع عملية التقييم إلى مراجعة من حيث مدى دقة المعلومات التي يستند عليها القرار، و هل يرتبط القرار بأهداف المؤسسة، و هل تم تقييم جميع البدائل، و هل توجد معلومات جديدة قد تؤثر على الاختيار النهائي للبديل، فإذا تمت هذه المراجعة يتم إتخاذ القرار النهائي.

متخذ القرار يتأثر في اختياره للبديل المناسب بالإضافة إلى العوامل الموضوعية، بالقيم و العادات التي يتمسك بها و الخبرات السابقة و المعلومات الشخصية و الضغوط الداخلية و الخارجية التي يتعرض لها. و

[1] : خليل محمد حسن الشماع و الآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 104.

تجدر الإشارة إلى أن على متخذ القرار أن يحرص على إختيار البديل الذي يسهم أكثر من غيره في تحقيق أهداف المؤسسة بصورة عامة، و أن لا تنحصر نظرته في تحقيق أكبر فائدة لإدارته أو قسمه فقط.

6) تحويل القرار إلى عمل فعال و متابعته:

يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل، و لكن هذا الاعتقاد غير صحيح، فالعملية لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ، أي بتحويله إلى عمل فعال (يعني ببساطة تنفيذ الأفعال المضمنة في البديل المختار) عن طريق تعاون الآخرين، و هنا كل ما يمكن لمتخذ القرار فعله هو إبلاغ الآخرين ماذا ينبغي عليهم عمله و تحفيزهم على عمل ذلك .

و عملية تحويل الحل إلى عمل تستلزم أن يتفهم القائمون بالتنفيذ التغيرات المتوقع حدوثها في سلوكهم و تصرفاتهم، كذلك التغيرات المتوقعة في تصرفات الأشخاص الآخرين الذين يعملون معهم، و لكن الفهم وحده لا يكفي إذ لا بد من تحفيزهم و ترغيبهم .

و من أفضل وسائل تحفيز الأفراد و دفعهم للعمل هي تلك التي تجعل العاملين يؤمنون بأن القرار المتخذ هو قرارهم، و لن يتأتى ذلك إلا بإشتراكهم في عملية إتخاذ القرار خاصة في مراحل تنمية الحلول و تقييمها و اختيار أنسبها، لأن مشاركتهم في هذه المراحل قد تساعد على إظهار بعض الصعوبات أو الموارد المتاحة غير المستعملة التي تكون غير معروفة بالنسبة لمتخذ القرار.

و بما أن كثيرا من العوامل و المتغيرات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار قد تتغير باستمرار، لذلك فإن عملية متابعة و رقابة التنفيذ تساعد متخذ القرار على التأكد من سلامة قراراته و قدرتها على تحقيق الأهداف .

فمتخذ القرار بمتابعته المستمرة يتعرف على أوجه القصور و العقبات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ و يسعى لتذليلها، و يمكنه من خلال المتابعة هذه الوقوف على النتائج و المتطلبات، كتعديل القرار أو اتخاذ إجراءات إضافية لتنفيذه.

الشكل رقم (03) : مراحل اتخاذ القرار .

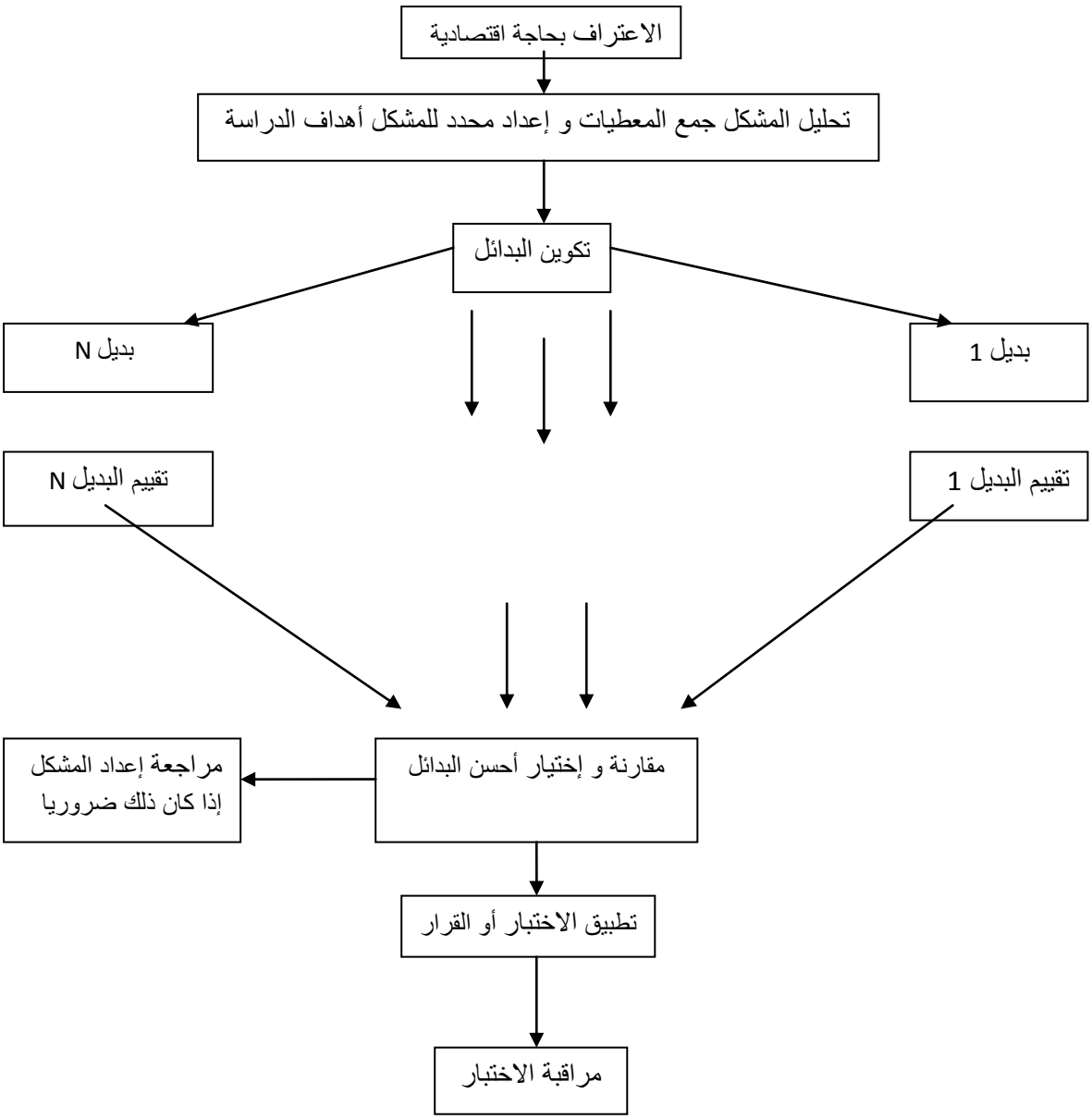

المصدر : ناصر دادي عون : الإدارة و التخطيط الإستراتيجي ، ص : 113 .

المبحث الثاني :قرار الاستثمار .

يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن المخاطرة الموافقة للمستقبل .

المطلب الأول :مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه [1] .

إن من أهم القرارات التي تقف عندها المؤسسة هي قرارات تكون بطبيعتها استثمارية لأنها تحقق أكبر عائد .

1) مفهوم القرار الاستثماري : القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل والمبني على مجموعة الدراسات الجوى التي تبقي عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل لتنفيذ إطار منهجي معين لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري ،ويتم إتحاد القرار الاستثماري من خلال تحديد الهدف من المشروع الاستثماري ثم حصر البدائل الممكنة ثم اختيار أفضل لعملية التقييم ،وهو يستند على ثلاثة مقومات وهي دراسة الجدوى ومعايير التقييم التي يتم على أساسها اختيار البديل الأفضل واه مداخلاته وهي تمثل المتغيرات والمعلومات الداخلة وتقديراتها وله مخرجاته التي تمثل اختيار الذي يتم بواسطته متخذ القرار الاستثماري .

2) أنواع القرارات الاستثمارية :

2-1) قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناءا على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها ، واهتمامات كل مرحلة .

2-2) قرارات قبول أو رفض الاستثمار : وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمارها ،وهذا القرار يجعل فرص الاختيار محدودة جدا وهو يختلف

[1] - عبد المطلب الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية** ، دار الجامعية للطبعة و النشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص : 37 – 38 .

عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل وكانت المشكلة هي اتخاذ القرار بعد وضع أولويات ،أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي أكتمل وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ وهنا يصبح مجال الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات .

2-3) قرارات الاستثمار المانعة تبادليا : وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط أخر ،فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع فلاحي وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإنا عندما نختار بديل في نشاط معين نضحي في نفس الوقت ببديل أخر في نشاط أخر .

2-4) القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد : حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة حيث تكون لدى متخذ قرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مسحوبة بدرجة معينة من المخاطر،ولذلك توحد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك التي القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100%وكلما ابتعدت كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروع الاستثمارية في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات .

2-5) القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي : حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي وهي أيضا قليلة الحدوث ولكن الواقع العلمي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه لأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا .

المطلب الثاني : مراحل سير قرار الاستثمار :

يمر القرار الاستثماري بثلاث مراحل أساسية لكن هناك خطوة تسبق المرحلة الأولى وهي وجود فكرة استثمارية قد تكون خاطئة وبالتالي يقضي عليها في مهدها وقد تكون فكرة مقبولة لا تعارض أصلا اتجاهات ورغبات المؤسسة عندئذ تتبلور هذه الفكرة في شكل اقتراح أو مشروع قابل للمناقشة والفحص .

المرحلة الأولى : تختص هذه المرحلة بدراسة الاقتراحات المتنافسة بغرض تحديد البدائل الاستثمارية على مستوى الإدارة أو القسم بحيث يقوم المدير بتحليل كل من العائد والمخاطرة المرتبطة بكل بديل وذلك بمقارنة العائد الناتج عن الاستثمار بالعوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات الأخرى .

المرحلة الثانية : تختص بفحص وتحليل الاقتراحات المعروضة من الإدارات وهي تتم عادة على مستوى الإدارة العليا حيث في هذه المرحلة ترتيب الاقتراحات طبقا لأسبقيتها في التفضيل .

في هذه الحالة يبرز دور المؤسسة في توفير الأموال لتنفيذ بعض الاقتراحات المعروضة أو تركها في حالة عدم القدرة على تمويلها أو اللجوء إلى مصادر خارجية بمعدل تكلفة مناسب للمؤسسة وقد يترتب على ذلك تأجيل أو رفض اقتراح استثماري سبق قبوله على مستوى الإدارة العليا وذلك بسب عدم التناسب ما بين تكلفة الحصول على الأموال الإضافية مع المعدل المستخدم في المؤسسة .

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي يتم فيها تقدير التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المرتبة على تنفيذ الاقتراح الاستثماري ويتوقف نجاح المشروع على النتائج المحققة في المستقبل أو المتوقعة منه مقارنة بالإنفاق المبدئي [1].

[1] - عبد الغفار حفني ، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ص: 253 – 255 .

الشكل رقم (04) : مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري

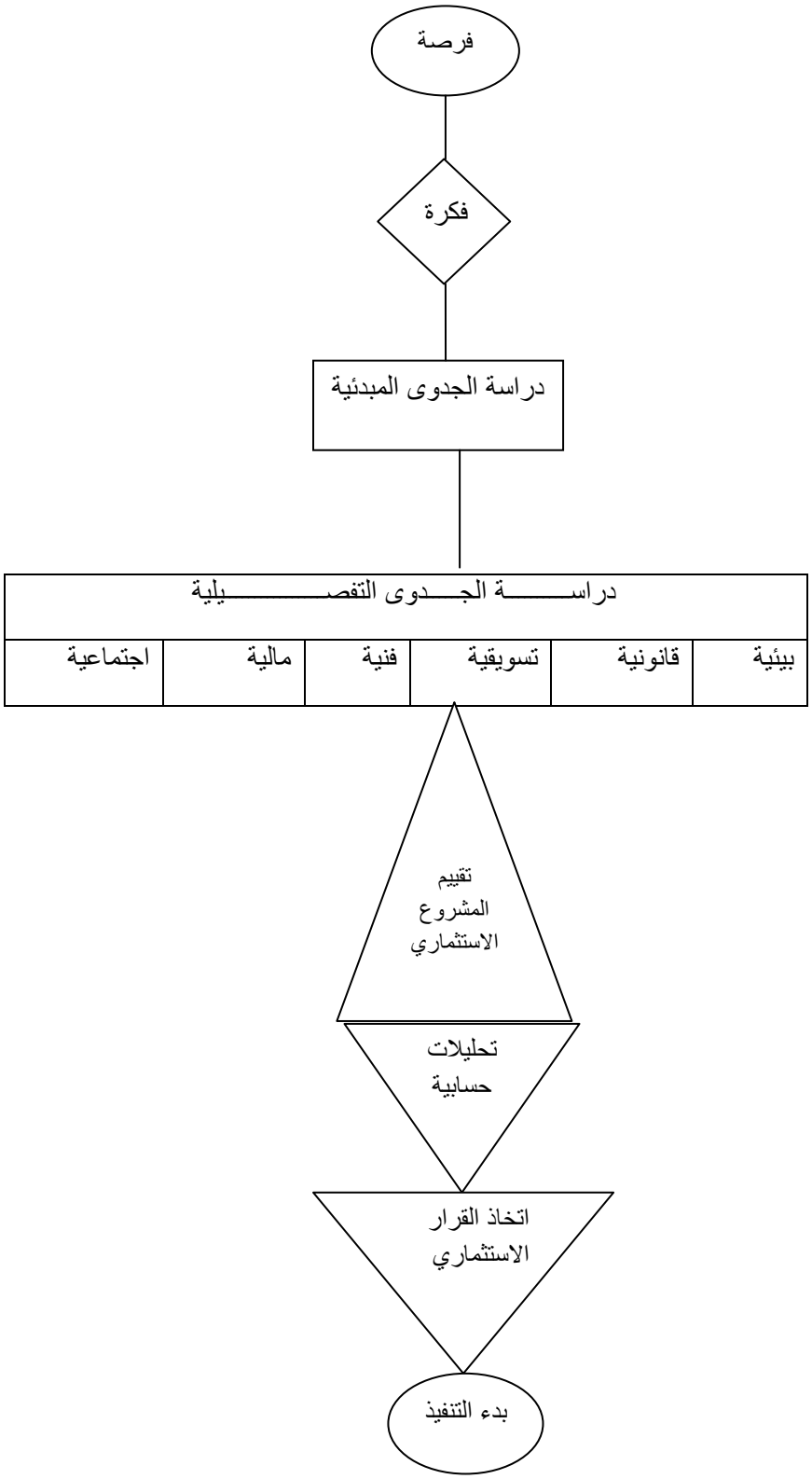

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، المرجع السابق ، ص : 45 .

المطلب الثالث :خصائص القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة عليه .

قد يتأثر القرار الاستثماري بعدة عوامل داخلية و خارجية يجب على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار و ذلك لتصميم سياسة الاستثمار المتبعة و اتخاذ القرار من عدمه .

1) خصائص القرار الاستثماري : أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص لعل أبرزها :

1- قرار غير متكرر حيث كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة .

2- إن القرار الاستثماري هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل .

3- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

4- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أساس ومنهجية علمية للتعامل معها .

5- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي ترتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر[1] .

2) العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار .

حيث توجد العديد من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري للمشروع من الضروري أخذها في الاعتبار ضمن تصميم سياسة الاستثمار و اتخاذ القرار بزيادة الاستثمار من عدمه فيها يعرف بدراسة دالة الاستثمار وأهم هذه العوامل .

2-1) الكفاية الحدية للاستثمار : وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من البديل (المشروع)الاستثماري مساويا تماما لتكلفة الاستثمار المبدئي ، وذلك خلال العمر الافتراضي للبديل الاستثماري الذي تحسب الكفاية الحدية للاستثمار فيه ، وإذا لم نكن بصدد دراسة الكفاية الحدية للاستثمار بالتفصيل فيمكن الإشارة فقط إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية للاستثمار

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 39 .

وسعر الفائدة ، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض من حجم الاستثمار .

2-2) سعر الفائدة : حيث أن سعر الفائدة على الافتراض يؤدي إلى إقبال المشروع على المزيد من الاستثمار وارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث العكس أي اتجاه المشروع إلى تخفيض الاستثمار مع ثبات العوامل الأخرى وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع لأن هناك عوامل أخرى مثل الأرباح ، حجم المبيعات ، الدخل ....إلخ .

2-3) سعر الخصم : ولأن سعر الخصم يتحدد في ضوء تغيرات سعر الفائدة وتغيرات قيمة النقود فإن سعر الخصم له نفس تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار في المشروع والعلاقة عكسية لأنه في سعر الخصم يزداد الاستثمار ، والعكس صحيح مع العناصر الأخرى .

2-4) حوافز الاستثمار : فكلما زادت الحوافز التي تعطيها الحكومة التي للاستثمار في بعض المجالات زاد الاستثمار في هذا المجال والتوسع فيه والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى .

2-5) مدى توافر مصادر التمويل : فكلما توافرت مصادر التمويل سواء الذاتية أو الخارجية ،كلما زاد الاتجاه للمزيد من الاستثمار والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى .

2-6) حالة التفاؤل والتشاؤم لدى متخذ قرار الاستثمار : فإذا كان صانع قرار الاستثمار في حالة تفاؤل زاد في حالة التشاؤم ، انخفض الاستثمار والتفاؤل والتشاؤم هذا يتعلق بالتوقعات المستقبلية [1] .

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **سياسات الاقتصادية على مستوى المشروع** ، مجموعة النيل العربية ، 2003 ، ص 204 – 206 .

المبحث الثالث :قرار التمويل .

تتعدد مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة و باعتبارها مركز للقرار فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات التمويلية لغرض المفاضلة بينها حيث تعمل على إحداث نوع من المزيج التمويلي و تجدر الإشارة إلى أن تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من أهم المواضيع التي كانت من اهتمامات البحث العلمي في مجال النظرية المالية حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة و تفسير السلوك التمويلي لها .

المطلب الأول : مفهوم التمويل وأنواعه .

يعتبر التمويل من أهم القرارات المالية بالنسبة للمؤسسة و خاصة في الوقت الراهن ، مما يجعله العنصر الجوهري الذي يتطرق إليه المسير المالي فما هو التمويل و ما هي أهم تقسيماته .

1) مفهوم التمويل :

يعتبر التمويل من أقدم الفروع في علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظ بالاهتمام إلا من عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما استقرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ يمكن تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل .

رغم أنهم يختلفون في نظرتهم وفي آرائهم حول أهمية التمويل أو الوظيفة التمويلية وتأثيرها على المشروع وكذا تفاوت درجة فعالية الطرق التمويلية إلا أن الباحثين يتفقون على أن "التمويل هو توفير المبلغ النقدية اللازمة لدفع أو تطور مشروع عام أو خاص ".

وتمثل النظرية التقليدية إذا ما اعتبرنا أن التمويل هو مجرد الحصول على الأموال لاستخدامها لبدء نشاط المشروع ولتطوير نشاط المشروع كما تعتمد هذه النظرية على تحديد أفضل القنوات والمصادر خصوصا الموارد المالية ولذلك إذا ما أردنا أن يسير هذا التعريف ويتماشى مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل لا بد أن يفهم على أنه "يضمن جمع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما مناسبا ودراسة

تكلفة المصالح المتاحة والنظر إلى القضايا على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة أخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق [1].

2) أنواع التمويل .

هناك نوعين من التمويل :الذاتي أو الداخلي والتمويل الخارجي :

2-1) التمويل الذاتي : يلعب التمويل الذاتي دورا مهما في المؤسسة يعتبر جزءا للربح الصافي الموجه للاحتياجات المتاحة بهدف توسيع وتنمية المؤسسة ومن خلال هذا التعريف يمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه "القدرة الذاتية للمؤسسة في تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطا وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاكات و المؤونات [2].

2-2) التمويل الخارجي : يتمثل في القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات خاصة منها القروض طويلة الأجل المقدمة من طرف البنوك التجارية وهذه القروض تقدم للمؤسسات لتمويل المشروعات الاستثمارية حيث تلجأ المؤسسة إلى هذا التمويل الداخلي لا يمكن أن يمول بمفرده دورة الاستثمار وتجهيزات الإنتاج إن هذا النوع من القروض يكون عبارة عن ديون مستحقة الدفع عند وصول آجالها وبالتالي لها على استقلالية المؤسسة [3] .

المطلب الثاني :مصادر التمويل .

يعتبر التمويل العصب الأساسي لمختلف المشروعات إن كانت ذات طابع صناعي أو تجاري وخدماتي ومن الطبيعي أن يجد المشروع مصادر متعددة يمكن أن يلجأ إليها للحصول

الأجل .

[1] - رابح زبيري ، **تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، 1988 ، ص : 8 .

[2] - ناصر دادي عون ، **تقنيات مراقبة التسيير** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 83 .

[3] - بوجمعة صبرينة ، خدوبي نسيمة ، **تقييم و تمويل المشروع الاستثماري** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، تخصص مالية ، دفعة جوان 2004 ، ص : 69 .

1) التمويل قصير الأجل : يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي ،تلك الأموال التي متاحة للمستثمر أو المؤسسة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة وتمثل التزام قصير الأجل على المؤسسة بتعيين الوفاء به من خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة واعتمادا على المفهوم فإن مصادر التمويل قصيرة الأجل تتضمن ما يلي :

1-1) الائتمان التجاري : وهو ائتمان قصير الأجل يحصل عليه المستثمر أو المؤسسة لشراء مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطية ،أي سلع يتعامل فيها بالأجل وبمعنى آخر فإن الائتمان التجاري يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي تحصل عليها المؤسسة أو المستثمر من الموردين ،وغلبا يرتبط الائتمان التجاري بالفترة القصيرة التي لا تزيد عن سنة وفي حالات معينة يرتبط بفترة تزيد عن سنة حينما يتعلق هذا الائتمان بشراء بعض الأصول الثابتة ويتم تنفيذ الائتمان التجاري إما من خلال الحسابات المفتوحة وبدون أي ضمانات أو من خلال الكمبيالة أو السند الإذني .

وتتحدد تكلفة هذا الائتمان بشروط الاتفاق التي تعقد بين الموردين والمستثمرين ،وعندما لا يرتبط الائتمان التجاري بارتفاع الأسعار الآجلة عن الأسعار العاجلة ،فإن تكلفة الائتمان تكون مساوية للصفر ،ويصبح الائتمان التجاري في حكم التمويل المجاني ،ولكن من ناحية أخرى فإن الائتمان التجاري قد يصبح مكلفا للغاية وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة حينما يرتبط هذا التمويل ، بارتفاع الأسعار الآجلة بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسة على سداد المستحقات في الوقت المناسب وبالتالي الإساءة إلى سمعة المستثمر أو المؤسسة ومن عدم قدرتها على الحصول على هذا النوع من الائتمان في المستقبل بتكلفة مناسبة وغالبا تلجأ المؤسسة إلى الائتمان التجاري عند عدم قدرة رأس المال العامل على تلبية الاحتياجات التشغيلية ويتخذ هذا النوع من الائتمان شكل الحسابات الدائنة (الموردين) أو أوراق الدفع ويقسم هذا النوع من الدين إلى :

1-1-1) الحساب المفتوح : يكون هذا النوع من الدين نسبة عالية من مجموع المعاملات التجارية للمشاريع الاقتصادية ،ومن خلاله تقوم المؤسسة البائعة بتمويل المؤسسة المشترية لفترة زمنية منذ استلام البضاعة حتى دفع الحساب وتسديده وتسعى هذه المعاملة التجارية في حالة حدوثها بين المشتري والبائع بالدين على الحساب وهذا الدين الضروري يساعد على تسهيل الأعمال التجارية .

1-1-2) أوراق الدفع : وهي عبارة عن وثائق قانونية يكتبها المدين على نفسه للدائن يتعهد بها بدفع الالتزام المحدد في الموعد المحدد ،وهي كمبيالة يوقعها المدين ويحتفظ بها الدائن حتى موعد السداد ،وعند تسديد القيمة تعطى الوثيقة للمدين اعترافا من الدائن لتصفية دينه .

1-1-3) القبول البنكي : ويهدف هذا النوع من التمويل تأمين المدين بالأموال التي يحتاج إليها في الوقت الذي يحتاجه ،فعند رغبة مؤسسة شراء معدات أو بضاعة من الخارج فإنها تتفق مع أحد البنوك بقبول سحب بقيمة المعدات التي تنوي شراؤها ،وعند موافقة البنك يقوم بدوره بكتابة اعتماد سندي للمشتري المدين الذي يقوم بدوره بإرساله إلى المورد (البائع)مرفقا بالموافقات والشروط المطلوب توفرها في البضاعة .

1-2) الائتمان المصرفي : وهو أهم مصادر التمويل قصير الأجل وتقوم من خلاله البنوك التجارية والمؤسسات المالية بمد المؤسسات التجارية أو الصناعية بما تحتاجه من قروض قصيرة الأمد لتمويل عملياتها الجارية والقروض التي تقدمها البنوك قد تكون بضمان أو بدون اعتماد على مركز المؤسسة المالي والتجاري وكثيرا ما تعتمد المؤسسات التجارية على توثيق علاقاتها مع البنوك من خلال تقديم معلومات كافيه تتضمن الميزانية العمومية للمؤسسة وأعضاء مجلس الإدارة وتفاصيل عن طبيعة الأعمال التي تقوم بها وبعد أن يتقص البنك تلك المعلومات ويتأكد منها ويشعر الشركة برغبته بتزويدها بالقروض التي تطلبها ولذا تصبح المؤسسة على علم مسبق بمقدار التمويل الذي يرغب البنك توفيره للمؤسسة فتخطط عملياتها الجارية والمستقبلية بناءا عليها .

أما عن المزايا الخاصة بهذا النوع من التمويل القصير الأجل وهي كالتالي:

1- مقابلة الاحتياجات الموسمية : تعمل كثير من المؤسسات للحصول على أموال لمدة قصيرة تقوم أثناءها بتمويل أعمالها الموسمية وشراء حاجاتها من السلع قبل بدء موسم التسويق والبيع فلجوء المؤسسة إلى الاقتراض قبل بدء الموسم بشهرين فإن العائد المتوقع على مبيعاتها يمكنها من تسديد الالتزامات في الفترة المتفق عليها .

2- متطلبات النمو : لا تحتاج المؤسسة إلى الأموال في بداية نشأتها فقط ولكنها تحتاجها في جميع مراحل حياتها وخاصة لمقابلة نموها التدريجي ،وبما أنه يصعب تمويل الأعمال التجارية الجارية اليومية من الأموال طويلة الأجل فتلجأ المؤسسة إلى التمويل القصير الأجل لمواجهة أي توسع أو امتداد في أعمالها ونشاطها .

3- انخفاض التكاليف : كلما قلت مدة الاقتراض اللازم لشراء اللوازم والأصول الجارية للموردين (كالمواد الخام والبضاعة)كلما انخفضت التكاليف المترتبة عن المؤسسة فتكلفة قرض قصير الأجل وبفائدة مرتفعة هي أقل من تكلفة قرض طويل الأجل ولمدة طويلة .

4- المستوى الائتماني :يساعد التعامل في القروض قصيرة الأجل على تحسين مستوى المؤسسة الائتماني وكسب ثقة الدائنين الذين تتعامل معهم ،فلو قامت المؤسسة بإقراض مبلغ من المال لمدة قصيرة وقامت بتسديده في موعده حسب شروط السداد فإنه يعزز ثقة الدائنين بالمؤسسة [1] .

2) التمويل متوسط الأجل : يعرف التمويل المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فتره تزيد عن سنة وتقل عن عشرة سنوات وينقسم هذا النوع إلى قسمين [2] :

2-1) قروض مباشرة : عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد السنوات،ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهتلاك وبالإضافة إلى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى .

2-2) التمويل بالاستئجار : تهدف معظم المؤسسات إلى استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هدف وقد ظهر في السنوات الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا .

3) التمويل الطويل الأجل : يتم الحصول علي التمويل طويل الأجل من أسواق رأس المال وذالك من خلال الاقتراض طويل الأجل وإصدار السندات والأسهم العادية والممتازة واحتجاز الأرباح وتقسيم مصادر التمويل طويل الأجل وإصدار السندات ومصادر التمويل بالملكية وتشمل إصدار الأسهم العادية واحتجاز الأرباح أما الأسهم الممتازة فإنها تعتبر مصدر أي انه مزيج من أموال الدين والملكية وكذلك القروض بالضمان :

3-1) السندات *:* وتعرف السندات بأنها أداة دين تصدرها الشركة وتحمل قيمة اسمية ومعدل فائدة اسمي وتاريخ استحقاق محدد أي أن السند يعاد قيمته في نهاية مدة الاستحقاق للجهة المقرضة أو المستثمرة للسند وهناك نوعان من السندات :

[1] - فيصل فخري مراد ، **الإدارة** ، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1982 ، ص : 224- 226 .
[2] - محمد الصالح حناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ، دار الجامعية الإسكندرية ، 1999 ، ص : 293 .

3-1-1) السندات المضمونة : تعني أن قيمة السندات يقابلها قيمة معينة ،من الأصول تحتفظ بها المؤسسة كضمان لمقابلتها أو الالتزام بتسديدها [1] .

3-1-2) السندات الغير مضمونة : ويقصد بها أن السندات لا يقابلها أي قيمة من الأصول وتعتبر السندات غير المضمونة مناسبة للمؤسسة التي تتمتع بصمعة طيّبة لأدائها وقوتها المالية .

3-2) الأسهم : تمثل الأسهم إشعار بالملكية وهي من أكثر الوسائل إنتشارا للحصول على رأس المال في الشركات المساهمة والأسهم مثلها مثل أية ممتلكات يحق انتقالها أو تحويلها من شخص إلى أخر دون أن يؤثر ذلك على كيان المؤسسة .

3-2-1) الأسهم العادية : هي أوراق مالية لا تستحق "أبدية " تحمل قيمة إسمية ولا تعد بتوزيع نسبة أرباح ثابتة ،تصدرها الشركة للحصول على أموال ملكية وتمنح الأسهم العادية حامليها حق في الملكية النهائية وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وتبعات المسؤولية مطالبات كافة المقترضين والأسهم الممتازة والسندات .

3-2-2) الأسهم الممتازة : هي أوراق مالية تتعهد الشركة المصدرة لها بأنها تدفع المستثمر فيها أو لحاملها توزيعات بمعدل محدد معروف مقدما ولها أفضلية على الأسهم العادية في توزيعات الأرباح وتصفية أموال الشركة .

ويجمع السهم الممتاز بين خصائص السهم العادي وخصائص السند لأنه يحمل خصائص كل من السند العادي فهو يوفر مقدار قليل من التمويل الجديد لغالبية ،وورقة السهم الممتاز غير شائعة الاستخدام فيما عدا بعض المواقف المعينة مثل الإدماج ،إعادة تنظيم الشركات كما أنها منتشرة في بعض الصناعات وبالذات شركة المنافع العامة مثل :الكهرباء والماء [2].

3-2-3) الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل طويل الأجل : ويعتبر التمويل باحتجاز أرباح الشركة وعدم توزيعه علي المساهمين من وسائل تحقيق السيولة الذاتية الداخلية للكثير من الشركات ويعتبر مصدر خالي من مخاطر مطالبة المقترضين للأموال في أوقات غير مناسبة للشركة ويتحدد بناء على نسبة توزيع الأرباح والعكس

[1] - خلدون إبراهيم الشديفات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 57 .
[2] - فيصل فخري مراد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 226 – 227 .

صحيح أن تكلفة الأرباح المحتجزة تساوي تكلفة إصدار الأسهم العادية أو تكلفة أموال الملكية في حالة عدم خضوع الأرباح الموزعة لضريبة الدخل [1] .

3-3) الاقتراض بضمان : القروض بضمان هي قروض مضمونة بضمان احد الأصول ويسعي التمويل بضمان الأصول فهي لضمان سداد التزام فإذ لم يستطيع المقترض الوفاء بالتزام فان من حق المقرض الحجر علي الأصل الضمان فإذا كانت القيمة البيعة للأصول الضامنة أكبر من الالتزامات للقروض المضمونة فان الفائض يوجه إلي سداد القروض الغير مضمونة قبل دفع أي أموال إلي الملاك، إذا كانت الأصول المرهونة غير كافية للوفاء بالالتزامات نحو الدائنون أصحاب القروض المضمونة فانا هؤلاء الدائنون يشتركون مع الدائنون العاديون في تصفية الأصول الأخرى للحصول علي باقي مستحقاتهم [2].

المطلب الثالث : العوامل المحددة لهيكل التمويل ومخاطره .

للتمويل عدة عوامل محددة تأثر عليه قد تواجهها المؤسسة من خلال حياتها العملية ، و في المقابل لديه مخاطر سنوضحها فيما يأتي .

1) العوامل المحددة للهيكل التمويلي في الشركة : إن مدى قدرة الشركة على الحصول على التمويل الاقتراض المناسب يعتمد على عدة عوامل :

1-1) نمو المبيعات : كلما كانت نسب نمو المبيعات عالية كلما أتيحت الفرصة أمام الشركة في الحصول على مصادر التمويل أكثر ملائمة لأوضاعها حيث تتيح الشركة القدرة على تغطية تكاليف التمويل في الوقت المناسب .

1-2) استقرار المبيعات : كلما كانت أرباح ومبيعات الشركة أكثر استقرار كلما كانت درجات الرافعة المالية تمتاز بالثبات مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر التمويل .

1-3) درجات المنافسة في السوق : كلما زادت درجة المنافسة السعرية في السوق كلما خفض من هامش المساهمة أو الربح .

[1] خلدون إبراهيم الشديفات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 66 .
[2] - عبد الغفار حنفي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 434 .

1-4) بيئة الموجودات : كلما كانت التكاليف الثابتة عالية بالنسبة لإجمالي التكاليف فإن الرافعة التشغيلية تكون عالية وهذا يعني زيادة حساسية الشركة للتغير في المبيعات أي زيادة المخاطر وبالتالي تحد من القدرة على التمويل .

1-5) موقف الشركة أمام المخاطر : فإذا كانت الشركة متجنبة للخطر فإنها ستركز على التمويل بالملكية أكثر من الدين أما إذا كانت متحملة للمخاطر فإنها ستركز على التمويل بالدين أكثر من الملكية وهذا يزيد ويضاعف من الأرباح .

1-6) موقف المؤسسات المصرفية من الخطر : كلما كانت المؤسسات الممولة للشركات أكثر حساسية للمخاطر وتركز على وضع الشركة فإن القدرة على التمويل تضعف أي أنها سياسة متشددة في إعطاء التمويل المناسب والعكس صحيح [1] .

2) مخاطر التمويل .

قد تواجه المؤسسة أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر وتنقسم عموما إلى ثلاثة أنواع :

- من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية :فهي معرفة بطبيعة الحال إلى الاختلاس أو الإتلاف بسب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو بسب وقوع حريق داخل المخازن .... كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للمؤسسة بحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء الأخطار المذكورة [2] .

- إن التسيير الجيد للمؤسسة يحقق أهداف متوقعة أو نتائج أفضل ومن ثم فإن سوء التسيير يحمل المؤسسة تكاليف إضافية .

- النوع الثالث من المخاطر ؛ هو المخاطر الاقتصادية وتنقسم إلى نوعين أساسيين :

- ✓ خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تسب في توقف العمل وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنجاز ،ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل .
- ✓ خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبات على الإنتاج .

[1] - خلدون إبراهيم الشديفات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 73 .

[2] - www.sarambite./24/04/2014_p70 .

المبحث الرابع :قرار توزيع الأرباح .

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات الرئيسية الخاصة بالمؤسسات في الوقت الراهن حيث يرتكز على توزيع الأرباح الصافية على كل الأعباء المنبثقة عن النشاطات التجارية للمؤسسة.

المطلب الأول :مفهوم توزيع الأرباح .

يقصد بتوزيع الأرباح هو توزيع الصافية وهذا بعد خصم كافة المصروفات العامة اللازمة لإدارة الشركة وكافة الإستهلاكات المختلفة وخصم المال الإحتياطي للشركة ، فغاية الشركاء من إبرام عقد الشركة هو نجاح المشروع الذي يحقق لهم أرباح ليتقسمونها فيما بينهم ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد قام المشروع بتنظيم كيفية أموال الشركة ابتداء من تحديد رأس مالها إلى غاية توزيع الأرباح فيها في حالة نجاح المشروع [1] .

و تخضع طريقة توزيع الأرباح الصافية التي تحققها الشركة في أي سنة مالية من حيث يتم إحتجازه وما يتم توزيعه وأسس التوزيع إلى مجموعة من الأحكام وردت في المواد 34 و40 و 44 من القانون والمواد من 192 إلى 199 من اللائحة التنفيذية [2] .

المطلب الثاني : تكوين احتياطات (أرباح محتجزة) وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع :

1) تكوين الاحتياطات (أرباح محتجزة).

1-1) احتياطي قانوني : يتم تجنيب 5%على الأقل من صافي الربح كاحتياطي قانوني وذلك حتى يصدر قرار من الجمعية العامة بوقف هذا الإحتياطي عندما يصبح رصيده مساويا لنصف رأس المال بناءا على تقرير من مرافق الحسابات فإنه يتعين العودة إلى تجنيب الإحتياطي من الأرباح الصافية [3] .

1-2) احتياطي نظامي : يجوز للشركاء أن ينفقوا في العقد التأسيسي للشركة على أموال احتياطية أخرى وهي التي يطلق عليها الإحتياطي النظامي ،وقد تلتزم الشركة في عقد تأسيها على ألا يقل هذا الإحتياطي على حد أدنى وتستمر في اقتطاع هذا الإحتياطي من الأرباح كلما نقص عن الحد الأدنى .

---

[1] - نادية فضيل ، **شركات الأموال في القانون الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص : 70 .
[2] - أحمد بيوني شحاتة ، **المحاسبة المالية لشركات الأموال** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص : 243 .
[3] - كمال الدين الدهراوي ، عبد الله عبد العظيم هلال ، **المحاسبة في شركات الأموال** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص : 145 .

1-3) احتياطات أخرى : يجوز تكوين احتياطات أخرى وذلك بقرار من الجمعية العامة بناءا على إقتراح مجلس الإدارة وهي نوعان من الإحتياطات .

1-3-1) الإحتياطي الحر أو الاختياري : هذا الإحتياطي لا يلحق برأسمال الشركة ، وإذا لم تكن الشركة بحاجة إليه يحق للجمعية العامة توزيعه على الشركة فهي حرة في التعرف فيه ولا يحق للدائنين الاعتراض عليه [1] .

1-3-2) الإحتياطي السري أو المستتر : وهذا النوع من الإحتياطي يكون خفيا غير ظاهر وينشأ من طرف إدارة الشركة عن تقسيم أصولها وخصومها وينقسم إلى نوعين فقد يكون إراديا من طرف إدارة الشركة أو غير إرادي وتتعمد إدارة الشركة في تكوين احتياطي مستتر إراديا ويتم تكوينه إما عن طريق المغالاة في إظهار بعض قيم الخصوم ومنحها قيما أكثر من الحقيقة أو المغالاة في تخفيض بعض قيم الأصول [2] .

2) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع : وذلك وفقا للأسس التالية :

1- تحدد الأرباح القابلة للتوزيع على أساس الأرباح الصافية المحققة خلال السنة مخصوما منها الخسائر المرَحلة من سنوات سابقة (إن وجدت)ومخصوما منها ما يتم تجنيبه من احتياطات .

2- يجوز أن يضاف للأرباح القابلة للتوزيع بموجب قرار من الجمعية العامة بعض أو كل الإحتياطات ،وذلك فقط بالنسبة للاحتياطات التي تملك الجمعية العامة التصرف فيها ،كما يشترط لذلك أن يتضمن قرار الجمعية العامة بيانا بأوضاع المال الإحتياطي الذي يتم التوزيع منه .

3- يجوز توزيع جزء من الأرباح الصافية الناتجة عن بيع أصل من الأصول الثابتة التي تملكها الشركة أو تلك الناتجة عن الحصول على تعويض عن أحد الأصول ،وذلك بقرار من الجمعية العامة بناءا على إقتراح مجلس الإدارة وبشرط أن لا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة [3].

[1] - نادية فضيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 73 .
[2] - **المرجع أعلاه** ، ص : 78 .
[3] - أحمد بيروني شحاتة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 224 .

المطلب الثالث :قواعد توزيع الأرباح .

بعد أن يتم إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تحدد الجمعية العامة الأرباح القابلة للتوزيع ،وتعلن الأنصبة من توزيعات الأرباح الخاصة بكل من العاملين والمساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح على النحو التالي :

- حصة أولية للمساهمين والعاملين : وهي 5% على الأقل من رأس المال المدفوع على تقسم هذه الحصة بين المساهمين والعاملين يحصل منها العاملين على 10% على الأقل من الأرباح الموزعة نقدا بشرط ألا يزيد هذا عن مجموع أجورهم السنوية يتم تجنيب الزيادة في حساب خاص يستثمر لصالحهم .

- المتبقي بعد كل الخصومات السابقة يخصص 10%على الأكثر من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة .

- نصيب حصص التأسيس أو الأرباح إن وجدت يمثل 10 % على الأكثر من نفس القيمة التي أُحتسب على أساسها مكافأة مجلس الإدارة .

- الأرباح الباقية تخصص على النحو التالي :

- حصة إضافية ثانية من الأرباح للمساهمين والعاملين توزع بينهم بنفس أسلوب توزيع الحصة الأولى .

- تعلية لحساب الأرباح المحجوزة أو المرحلة للسنة التالية .

- تكوين احتياطي غير عادي .

- تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح ويتم وفقا للأحكام التالية :

1- يستحق كل من المساهم أو صاحب العمل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية بتوزيعها .

2- يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح علي المساهمين والعاملين خلال شهر علي الأكثر من تاريخ صدور القرار

- الأحكام بحالة تعارض بين توزيع الأرباح وقدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها النقدية :

1- لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أرباح إذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها .

2- ولذا فإن المجلس بكون ملزما بأن يبين في اقتراحه بتوزيع الأرباح مدى تأثير ذلك على أداء التزامات الشركة النقدية في مواعيدها وأن يؤيد ذلك برأي مراقب الحسابات في تقريره .

3- إذا أصدرت الجمعية العامة أي قرار مخالف للحكم السابق يكون من حق دائني الشركة أن يطلبوا من المحكمة المتخصصة إبطال في للمسؤولين بالتضامن قبل الدائنين في حدود مقدار الأرباح التي أبطل توزيعها ،كما أن يجوز الرجوع في هذا الصدد على المساهمين وأصحاب الحصص اللذين كانوا على علم بالمخالفة وذلك في حدود مقدار الأرباح التي حصلوا عليها .

- الأحكام الخاصة باستخدام الإحتياطات :

1- يجوز استخدام الإحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة أو في زيادة رأس المال .

2-إذا لم يكن الإحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة فإنه يجوز للجمعية العامة العادية بأنه تقرر استخدامه فيها يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين على أن يكون هذا القرار بناءا على إقتراح من مجلس الإدارة مشفوعا بتقرير من مراقب الحسابات .

لا يجوز التصرف في الإحتياطات الأخرى (غير الإحتياطي القانوني والنظامي) في غير الأبواب المخصصة إلا بموافقة الجمعية العامة [1] .

مدة توزيع الأرباح :توزع الأرباح على الشركات بعد (09) أشهر من إقفال السنة المالية ويمكن تمديد هذه المدة استنادا إلى المادة 2/724 من القانون التجاري "غير أن دفع الأرباح يجب أن يتم في أجل أقصاه 9 أشهر بعد إقفال السنة المالية " [2] .

الجدول رقم (08) : جدول توزيع الأرباح .

البيان	المبالغ	المجاميع
الأرباح الصافية محاسبيا		XXXXX
المخصومات		- XXXX
إحتياطي قانوني (5% من نتيجة السنة المالية)	XXXXX	
إحتياطات إختيار	XXXXX	

[1] - أحمد بيروني شحاته ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 244 – 246 – 247 .
[2] - نادية فضيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 83 .

الفائدة على رأس المال	xxxxx	
المبالغ المرحلة من جديد		xxxxx + xxxxx
الأرباح التي يمكن توزيعها		xxxxx
ربائح عن الأسهم	xxxxx	
أجور تكميلية لأعضاء مجلس الإدارة	xxxxx	
محول من جديد	xxxxx	
	xxxxx	- xxxxx 0

بعد قرارات الجمعية العامة يسجل في الدورة اللاحقة القيد التالي :

التاريخ		
من حـ/18 نتائج قيد التخصيص	xxxxx	
حـ/180 محول من جديد	xxxxx	xxxxx
إلى حـ/130 إحتياطات قانونية		xxxxx
حـ/134 إحتياطات إختيارية		xxxxx
حـ/حصة الإدارة للدفع		xxxxx
حـ/556 قسائم و حصة أرباح للدفع		xxxxx
حـ/180 محول من جديد		
تخصيص النتيجة طبقا للقرار رقم ... الصادر عن الجمعية العامة العادية في إجتماعها بتاريخ ...		

المصدر : أمينة بوثلجة ، **محاسبة الشركات** ، دار المعرفة الجزائر ، 2005 ، ص : 82 .

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة اتخاذ القرار المالي تبين أن القرار الجيد يُصنع لكي يُتخذ ، فهو يمثل المرحلة الأخيرة في صناعة القرار ، فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية اتخاذ القرار المالي و الذي يعني عملية تحليلية تسعى إلى اختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل المتاحة ثم تطرقنا إلى أهم القرارات المالية و المتمثلة في القرارات الاستثمارية حيث تلعب دورا هاما في حياة المؤسسة و التي تقوم باختيار الاستثمار الذي يعطي أكبر عائد استثماري و من ثم قرارات التمويل إذ تعتبر قرار حاسم تواجهه الادرة المالية في الشركات حيث الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة يعتبر هدف أساسي أمام المسير المالي ، و أخيراً تناولنا قرار توزيع الأرباح الذي يهدف إلى توزيع الأرباح على مستحقاتها من ملاك و حملة الأسهم ، ولكي تكون دراستنا أكثر واقعية تم تسليط الضوء على شركة نجمة للدقيق لتكون موضوع الدراسة في الفصل التطبيقي .

تمهيد الفصل:

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الاسواق التي تمد هذه المؤسسات المدخلات اللازمة أو من ناحية التغير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الاسواق لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هذه التغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات. .

وبعد التعرف عن كل القوائم المالية والهيكل المالي في الجانب النظري سنحاول في هذا الفصل معرفة الوضع المالي للشركة من خلال دراستنا الميدانية للتحليل المالي المطبق في شركة قويدر لإنتاج الدقيق في حاسي خليفة وذلك بدراسة ميزانياتها في السنوات الثلاث (2010، 2011، 2012) لنجعلها محور دراستنا محاولين بذلك الوصول إلى نتائج علمية وعملية تثري الشركة بصفة خاصة بمعلومات تفيدها في تطور وضعيتها المالية، مستخدمين لذلك كل من الميزانية المحاسبية والمالية وكذا جدول حسابات النتائج التي سنحاول القيام بتحليلها واستخلاص النتائج منها.

نهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية لشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هاته المزايا في حالة كانت ميزة إيجابية للشركة وتصحيح أماكن الضعف إن كانت الميزة سلبية .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول: بطاقة فنية عن الشركة.**
- **المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للشركة.**
- **المبحث الثالث: التحليل بواسطة جداول (حسابات النتائج، سيولة الخزينة).**

المبحث الأول: بطاقة فنية عن الشركة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها ودراسة هيكلها المالي، والتنظيم وأهدافها.

المطلب الأول:تعريف المؤسسة:

وهي شركة قويدر لإنتاج الدقيق "نجمة " أنشأت في 1998م بحي الغربية حاسي خليفة ولاية الوادي بمقتضى عقد إنشاء مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة في: 1998/04/25 وكـــان اسمهـــا مؤسســـة نجـــمة للدقيـــق(SMOULE) EURAL NEDJMA وفي تاريخ : 2010/03/25 أصبحت (ش.ذ.م.م) بمساهمة الشركاء أستبدل إسمها قويدر لإنتاج الدقيق.

(SARL KOUIDER PRODUCTION SEMOULE NEDJMA)

كما أستبدل مقرها الاجتماعي وأصبح بعنوان:حي أوبي آل أف بجاية عمارة 39 محل 616 باب الزوار ولاية الجزائر، برقم سجل تجاري 98/ب/39/000542075 الصادر عن مركز ولاية الوادي بتاريخ:2010/03/31 الكائن مقرها بحاسي خليفة والمحدد رأس مالها بـــ 500.000.000 دج وذات مساحة إجمالية تقدر بـ 20000م^2 والمساحة المغطاة منها تقدر بـ 5000م^2 يحدها شمالا ملك قويدر الطيب وأبنائه ومن الشرق ممر فلاحي ومن الجنوب ملك علي وأبنائه وكم الغرب الطريق الوطني رقم 16 واسم مسيرها:**قويدر فيصل**، علامتها التجارية *__نجمة__ *

و تحتوي الشركة على أجهزة إنتاج مستوردة من طرف شركة تركية، كما تستخدم الأجهزة إلكترونية في مختلف المصالح بالإضافة إلى إطارات ذو كفاءة عالية ومهندسين في ميدان الصيانة والإنتاج، ولديها مخابر مراقبة عمومية وأخرى خاصة ومجهزة بوسائل للتخزين (اسطوانات، سليوات)وموادها الأساسية القمح الصلب والقمح اللين وذات قدرة إنتاجية 320طن /24 ساعة،وكمية إنتاجها الحالية 116طن /24، وقدرتها على التخزين 3000طن[1].

و تتوفر على هياكل وملحقات منها مبنى إداري، خزان ماء وغرفة لاستبدال الملابس و ورشات للعمل.

[1]- متحصل عليها من وثائق المؤسسة.

وتحتوي على تركيبات وهي جسر للوزن وشاشة مراقبة، وقنوات التوزيع منها مؤسسات تجارية داخل الوادي وأخرى خارجية.

وتضم المؤسسة 25 عاملا مؤمنين وموزعين حسب مهامهم، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (09): توزيع عمال المؤسسة.

الوظائف	عدد العمال
الإدارة	02
الإنتاج	15
السائقين	05
الحراس	03

المصدر:مستخرج من وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني:طبيعة نشاط المؤسسة.

يتمثل نشاطها في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من السميد والدقيق والنخالة والسمولات حيث تمول أسبوعيا من المواد الأولية (القمح) من مصدر التمويل بالقمح اللين (BLE TENDRE) و الصلب (BLE DUR) تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش ولاية بسكرة وتقدر كمية التمويل ب 600 قنطار من القمح اللين و 400 قنطار من القمح الصلب يوميا ما عدا يومي الجمعة والسبت ، حيث يعطينا القمح الصلب نسبة 69% من السميد (عادي، ممتاز) و بنسبة 10% سمولات و بنسبة 15% نخالة و بنسبة 6% فضلات ، وأما القمح اللين يعطينا نسبة 74% فرينة و بنسبة 18% نخالة و بنسبة 8% فضلات.

ومن نشاطها أيضا التجارة بالتجزئة للبقول الجافة ومنتجات الطحانة واستيداع التبريد وتصدير المواد الزراعية الغذائية ومعالجة وتحويل التمور وتحويل وتصبير الخضر والفواكه[1].

1- متحصل عليها من وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

إن إعداد الهيكل التنظيمي للشركة الذي يتم من خلاله تنظيم مهامها وهو ممثل في المخطط التالي:

الشكل رقم (05):الهيكل التنظيمي لشركة *نجمة للدقيق *

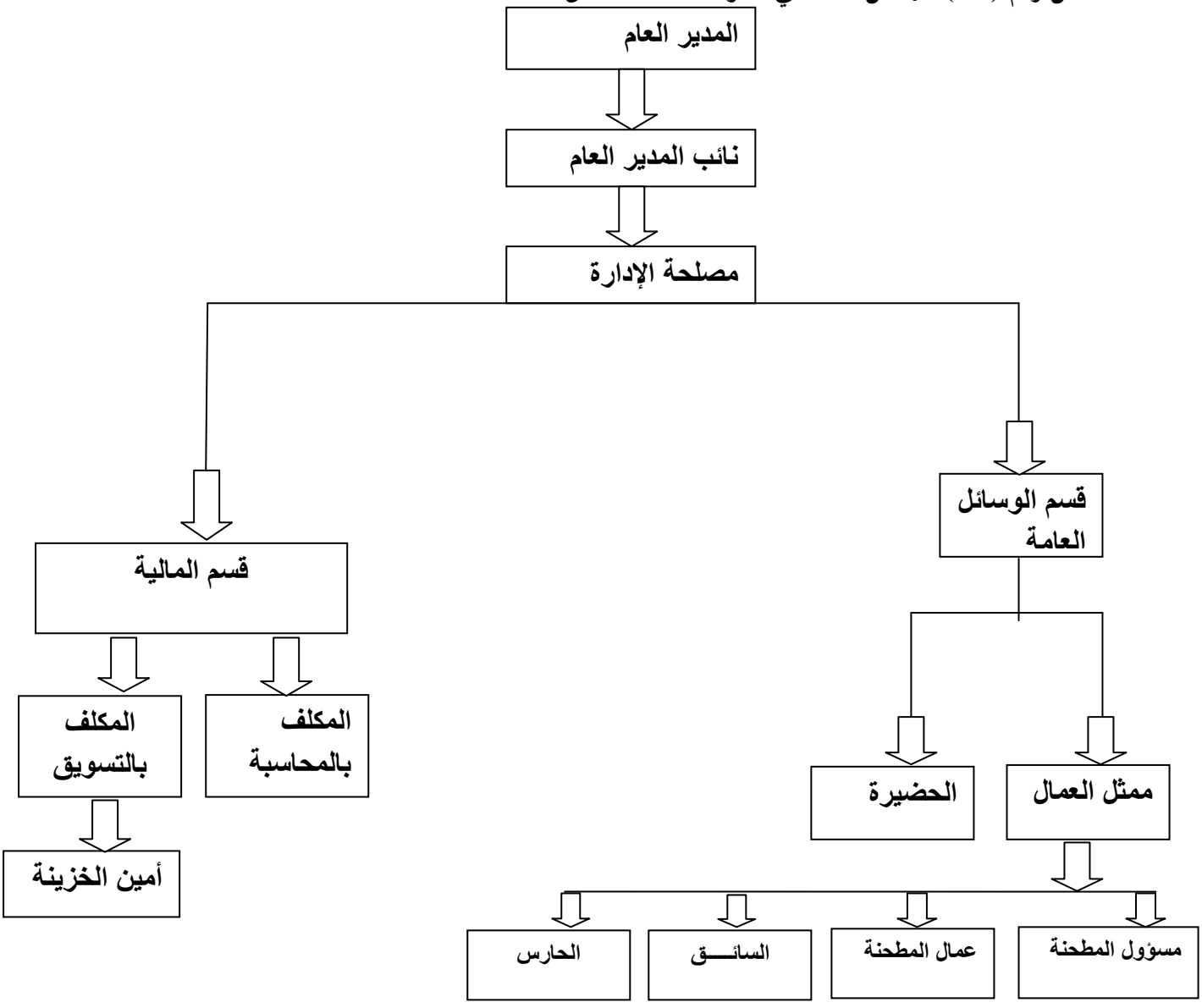

المصدر: مستخرج من وثائق المؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي يمكن تحديد وظائف وأهداف الشركة

1. **المدير العام:** وهو المشرف العام للمؤسسة حيث أنه يقوم بكل العمليات التجارية الخاصة بالمؤسسة من شراء المواد الأولية وكذلك التصنيع والبيع وهو يسهل على التسيير الحسن للعملية الإنتاجية للمؤسسة.
2. **نائب المدير العام:**ويطلق عليه بمساعد المدير العام، حيث أن دوره ليقل أهمية عبء المدير إذ ينبه في حالة غيابه في كل المهام التي كان يقوم بها.
3. **مصلحة الإدارة:** وتضم قسمين هما قسم الوسائل العامة وقسم المالية:

3-1 قسم الوسائل العامة: ويضم كل ممثل العمال و الحضيرة.

ممثل العمال: وظيفته التنسيق مباشرة مع مصلحة الإدارة فيما يخص العمال وكذا حضور الاجتماعات الإدارة كممثل عام.

3-2 قسم المالية: يقوم بتطبيق السياسة المالية للمؤسسة بمساعدة كل من المكلف بالمحاسبة والمكلف بالتسويق:

المكلف بالمحاسبة: وتدخل ضمن مهامه العمليات التالية:

- عملية التسديد وتحصيل الفواتير المختلفة الخاصة بعمليتي الشراء والبيع.
- تنظيم وترتيب الوثائق المحاسبية (فواتير، إيصالات الاستلام).
- إعداد رواتب العمال الإداريين.
- إعداد الميزانية الخاصة بالمؤسسة.

المكلف بالتسويق: وتتمثل مهامه في ما يلي:

- القيام بعملية التسويق لمنتجات المؤسسة.
- عملية الإشهار لمنتجات المؤسسة.
- دراسة التغيرات في حجم المبيعات وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- دراسة سلوك المستهلك، وضع مزيج تسويقي مناسب لكل السوق.
- البحث عن أسواق جديدة لمنتوج المؤسسة.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة

ومن الأهداف التي ترمي إليها الشركة على المدى القصير والمتوسط نلخصها فيما يلي :

- إنتاج مختلف مواد التغذية العامة في كل الأشكال والأصناف، والإنتاج مواد تغذية الأنعام والحيوانات. ....الخ.
- تحقيق أوسع رقعة تجارية.
- توفير أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج.
- تحقيق أكبر حصة سوقية لمنجاتها.
- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل أكبر نسبة من اليد العاملة.
- استخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على استمرارية الشركة.
- التوسيع في مطاحن القمح.
- المساهمة في الأعمال الخيرية.

وكانت غايتها من كل هذه الأهداف المسطرة ، هي تعزيز مكانة الشركة في السوق ومواكبتها لكل التطورات الداخلية والخارجية .

المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للشركة.

إن التشخيص الفعال هو الذي يدرس الجوانب الداخلية والخارجية للمؤسسة ، ولذلك المشخص يبدأ بالتشخيص المالي ليتمكن من خلاله التعرف على وضعية المؤسسة ، من أجل الوصول والتعرف على الأبعاد المالية لها ، وسوف نعالج في هذا المبحث أدوات التشخيص المالي .

المطلب الأول: دراسة وتحليل الميزانيات.

الفرع الأول: الميزانية المالية المفصلة للسنوات الثلاث (2012,2011,2010) .

1)جانب الأصول:

جدول رقم (10): يمثل الميزانية المالية المفصلة(2012,2011,2010).

الأصول	2010	2011	2012
الأصول الثابتة			
الأراضي	5459962	5459962	5459962
مباني	37909145	34318720	30728295
تثبيتات العينة الأخرى	22023888	18355288	17026517
أصول مالية أخرى	20260000	38260000	44185074
تثبيتات جاري انجازها	-	1270000	145663095
الضرائب المؤجلة الأصول	-	-	-
المجموع	**869922995**	**97663971**	**243062945**
الأصول المتداولة			
المخزونات	11903302	10988643	10672976
الزبائن	2390441	46460741	69909183
الدائن الاخرى	29034	55565	265121
الضرائب والمدفوعات	5051781	5051781	6861375
الخزينة	11568449	35254000	32235557
المجموع	**52457009**	**97990722**	**11944213**
مجموع الأصول	**139380004**	**195654693**	**363007158**

2)جانب الخصوم:

الخصوم	2010	2011	2012
الأموال الدائمة			
رأس المال الصادر	500000	500000	500000
الاحتياطات	33224103	35234763	43616281
النتيجة النهائية	10582421	44113252	37759908
رؤوس الأموال الاخرى	-	8571761	-
مجموع الأموال الدائمة	**44306524**	**88419776**	**81876189**
الخصوم الغير الجارية			
اقتراضات والديون المالية	-	-	19200000
الخصوم الجارية			
الموردون	58939889	71240248	112850440
الضرائب	4367019	4559399	13482705
ديون أخرى	31766562	31435269	135597823
خزينة الأصول	-	-	-
المجموع	**95073480**	**107234917**	**281130968**
المجموع الخصوم	**139379994**	**195654694**	**363007159**

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق(1، 2، 3).

الفرع الثاني:دراسة التوازن المالي.

1) إعداد الميزانيات المالية المختصرة لشركة نجمة للدقيق.

جدول رقم(11):الميزانيةالمالية المختصرة لسنة(2010، 2011، 2012).

***جانب الأصول:**

الأصول	2010	2011	2012
الأصول الثابتة	86922995	97663971	243062945
الأصول المتداولة	52457009	35254000	119944213
المجموع	**139380004**	**195654693**	**363007158**

***جانب الخصوم:**

الخصوم	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	44306524	88419776	81876189
القروض قصيرة الأجل	95073480	107234917	281130969
المجموع	**139379994**	**195654692**	**363007159**

2) تحليل الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

2-1) حساب رأس المال العامل سيولة FRL :

***منظور أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل (2010) = 44306524-86922995= -42616471

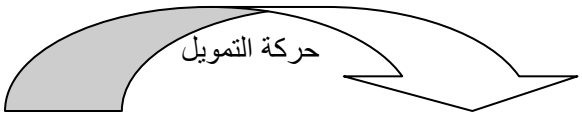

الأصول الثابتة 86922995	الأموال الدائمة 44306524
-42616471FRL	الديون قصيرة الأجل 95073480
الأصول المتداولة 52457009	

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الحالة نقول أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

رأس المال العامل (2011) =88419776 – 97663971 = | -9244195 |

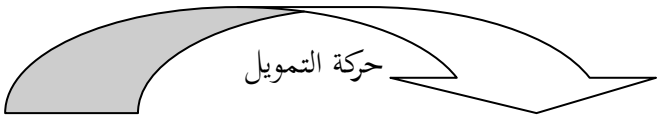

الأصول الثابتة 97663971	الأموال الدائمة 88419776
-9244195 = FRL	الديون قصيرة الأجل 107234917
الأصول المتداولة 97990722	

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الحالة نقول أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

رأس المال العامل (2012) = 81876189 -24306245= -161186756

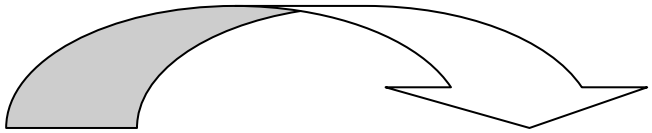

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
81876189	24306245
الديون قصيرة الأجل	-161186756 = FRL
281130968	الأصول المتداولة
	52457009

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الحالة نقول أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

***منظور أدنى الميزانية :**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل (2010) = 95073480-52457009 = -42616471

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الوضعية نقول أن الأصول المتداولة في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

رأس المال العامل (2011) = 107234917- 97990722 = -9244195

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الوضعية نقول أن الأصول المتداولة في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

رأس المال العامل(2012) = 281130969 – 119944213 = -161186756

التعليق: $FR_L<0$ في هذه الوضعية نقول أن الأصول المتداولة في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

البيان / السنوات	2010	2011	2012
رأس المال العامل سيولة	(42616471)	(9244195)	(161186756)

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة كان سالبا خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة (منظور التوازن المالي أعلى الميزانية)،وبالتالي فان المؤسسة تضطر إلى تمويل احتياجاتها طويلة المدى من خلال مصادر تمويلية قصيرة المدى وهو ما سوف يؤدي إلى حدوث خلل تمويلي استراتيجي قد يؤدي في حالة عدم تداركه إلى وقوع المؤسسة في حالة العسر المالي المؤقت .

كما أن الخلل المالي في ادني الميزانية ناتج على عدم قدرة الأصول المتداولة على تغطية الاستحقاقات المالية قصيرة الأجل وبالتالي يجب على المؤسسة سد هذا العجز من خلال زيادة نسبة الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة.

المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي.

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية للسنوات الثلاثة (2010، 2011، 2012).

جدول رقم(12): الميزانية الوظيفية للسنوات الثلاثة (2010، 2011، 2012).

***جانب الاستخدامات:**

الاستخدامات	2010	2011	2012
الاستخدامات المستقرة **Es**	274301891	295038691	449104458
استخدامات الاستغلال **Ee**	40859524	62681165	87443534
استخدامات خارج الاستغلال **Re**	29034	55556	265121
استخدامات الخزينة **Et**	11568449	35254000	32235557
مجموع الاستخدامات **E**	**326758898**	**393029412**	**569048670**

***جانب الموارد:**

الموارد	2010	2011	2012
الموارد الدائمة $\mathbf{R_D}$	231685419	285794496	287917702
موارد الإستغلال **Rex**	63306918	75796947	126333145
موارد خارج الاستغلال **Rhex**	31766562	31435268	135597823
مجموع الموارد R	**326758898**	**127434992**	**343807157**

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق(1، 2، 3).

الفرع الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.

أولا: حساب مؤشرات التحليل المالي الوظيفي.

1) حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي ($\mathbf{FR_{ng}}$):

$$FR_{ng} = R_D - Es$$

$\mathbf{FR_{ng}(2010)}$ = 231685419 − 274301891 = -42616472

التعليق:$FR_{ng} < 0$ حسب هذا المؤشر نقول أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو تقليص مستوى استثماراتها .

$\mathbf{FR_{ng}}$ **(2011)**= 285794496 − 2950830691 = -9244195

التعليق:$FR_{ng} < 0$ حسب هذا المؤشر نقول أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو تقليص مستوى استثماراتها .

$\mathbf{FR_{ng}(2012)}$ =287917702 − 449104458 = -161186756

التعليق:$FR_{ng} < 0$ حسب هذا المؤشر نقول أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو تقليص مستوى استثماراتها .

البيان / السنوات	2010	2011	2012
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	(42616742)	(9244195)	(161186756)

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب خلال السنوات الثلاث (2010،2011، 2012) وفي تناقص مستمر وهذا راجع إلى انخفاض موارد المؤسسة و عدم قدرتها على تمويل استخداماتها المستقرة مع تحقيق عجز مالي، والذي يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

و التحليل الديناميكي لمؤشر رأس المال العامل الصافي الإجمالي يبين بوضوح النقصان الهام في هذا المؤشر، راجع إلى نتيجة بعض العوامل كأهمية السياسة الاستثمارية للمؤسسة ، أو شح الموارد المالية طويلة الأجل .

2) حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFR_g):

2-1) حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للاستغلال (BFRex) :

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

BFR_{ex}(2010) =63306918 – 40859524= -22447394

BFR_{ex}(2011)= 75796947– 62681165 = -13115782

BFR_{ex}(2012) = 126333145 - 87443534= -38889611

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الاحتياج رأس المال العامل	(22447394)	(13115782)	(38889611)

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب وفي تناقص ما بين السنتين 2010 و 2011 و هذا راجع إلى أن المؤسسة تمنح آجال طويلة للعملاء ، وتلقي آجال قصيرة من الموردين .

2-2) حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال (BFR_{hex}):

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

$$BFR_{hex} = Ehex - Rhex$$

$BFR_{hex}(2010)$ = 31766562-29034 = **-31737528**

$BFR_{hex}(2011)$ = 31435269-55556 = **-31739713**

$BFR_{hex}(2012)$ = 135597823-265121 = **-135332702**

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الاحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	(31737528)	(31739713)	(135332702)

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب خلال السنوات الثلاث وهذا راجع أن المؤسسة مدينوها الآخرون أكبر من دائنوها الآخرون.

2-3)حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي(BFR_g):

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFRh_{ex}$$

BFR_g**(2010)** = (22447394) + (31737528) = **-54184922**

BFR_g**(2011)** = (13115782) +(31379713) = **-44495495**

BFR_g**(2012)** = (38889611) + (35332702) = **-4422313**

البيان / السنوات	2010	2011	2012
احتياجات رأس المال العامل الإجمالي	(54184922)	(44495495)	(4422313)

يشكل احتياج في رأس المالي العامل للمؤسسة وضعية المؤسسة حيث أن هذه الوضعية سيئة ، إذ لم تتمكن من تغطية هذا الاحتياج وهذا الاحتياج يؤدي إلى فائض الخزينة .

3) حساب النتيجة الصافية الإجمالية(T_{ng}):

$$T_{ng} = E_t - R_t$$

T_{ng}**(2010)** = 0 − 11568449 = 11568449

التعليق: $T_{ng}>0$ الخزينة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات .

T_{ng}**(2011)** = 0−35254000 = 35254000

التعليق: $T_{ng}>0$ الخزينة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات .

T_{ng}**(2012)** = 0−32235557 = 32235557

التعليق: $T_{ng}>0$ الخزينة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات .

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الخزينة	11568449	35254000	32235557

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث لأن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من احتياجات رأس المال العامل الإجمالي وهي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن إفراط في الحذر ، فرغم المبالغ

الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة ، وبالتالي هناك سوء في تسير الخزينة .

المطلب الثالث: حساب المردودية وأثر الرافعة المالية .

الفرع الأول:حساب المردودية الاقتصادية و المردودية المالية .

أولا:حساب المردودية الاقتصادية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/الأصول الاقتصادية

Re(2010)=((54184922)+274301891)/10582421=0.048

Re(2010) = %4.8

Re(2011) = 44113252/(295038691+(44495495))=0.176

Re(2011) = %17.60

Re(2012) = 37759908/(449104485+(4422313))= 0.08

Re(2012)= %8

ثانيا: حساب المردودية المالية:

مردودية الأموال الخاصة=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

Rcp(2010)=44306524/10582421=0.24

Rcp(2010)= % 24

Rcp(2011)=88419776/44113252=0.5

Rcp(2011)= % 50

Rcp(2012)= 81876189/37759908=0.46

Rcp(2012) = % 46

Re	Rcp
%4.8	%24
%17.60	%50
%8	%46

نلاحظ تزايد المردودية الاقتصادية بين السنتين 2010 و 2011 و هذا راجع إلي تحس ين النتيجة الصافية، أما سنة 2012 تراجعت المردودية الاقتصادية وهذا راجع إلى تناقص النتيجة الصافية .

أما بالنسبة للمردودية المالية فقد سجلت نسب مرتفعة في السنوات الثلاث وهو ما يدل علي فعالية أداء المؤسسة خلال هذه السنوات، حيث أنه كلما ازدادت الأموال الخاصة للمؤسسة و بالتالي ازدادت الثقة فيها (ثقة المتعاملين معها) .

ثالثا: حساب أثر الرافعة المالية:

$$R_{CP}=(R_e + (Re - i)D/CP)(1 - IS)$$

جدول رقم (13):جدول معدل الفائدة للخطر المالي.

Dmèe	2010	2011	2012
%r	%7.7	%7.8	%7.8

sours:Donnes.bouque moundiale.o le.26/5/2014.à 21:30.

المقارنة:

سنة 2010 :7.7%>4.8% أثر الرافعة سالب، وهذا يعني أن كلما كان التمويل بالإستدانة أكبر أدى ذلك إلى انخفاض أرباح المساهمين.

سنة 2011 : 17.60% > 7.8% أثر الرافعة إيجابي، وهذا يعني أنه كلما قل التمويل بالإستدانة ، كلما أدى ذلك إلى زيادة أرباح المساهمين.

سنة 2012 : 8% > 7.8% أثر الرافعة إيجابي.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة جداول (حسابات النتائج ، سيولة الخزينة).

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي أو المشخص المالي و يستقرئ منها ملاحظته واستنتاجاته هي المعلومات المستقاة من الوثائق الحجسابية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول سيولة الخزينة .

المطلب الأول:دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج (الأرصدة الوسيطية للتسيير).

1) رقم الأعمال:

رقم الأعمال = المبيعات + الإنتاج المباع +الخدمات

رقم الأعمال(2010) =0+ 319190625= 319190625

رقم الأعمال(2011) =669009550+ 0= 669009550

رقم الأعمال(2012) =994162600 +0= 994162600

السنوات / البيان	2010	2011	2012
رقم الأعمال	319190625	669009550	994162600

نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في تزايد بين السنوات الثلاث، ويرجع هذا إلى ارتفاع الإنتاج المباع والمبيعات من سنة إلى أخرى مما يدل علي القوة البيعية للمؤسسة.

2) الإنتاج:

الإنتاج = إنتاج مخزون + إنتاج المؤسسة لنفسها + إنتاج مباع

الإنتاج(2010) =0+1401475+319190625= 320592100

الإنتاج(2011) = 0+70751+669009550 = 669080121

الإنتاج(2012) = 0+98260+994162600 = 994260860

السنوات / البيان	2010	2011	2012
الإنتاج	320592100	669080121	994260860

نلاحظ أن الإنتاج ازداد من سنة 2010 إلى 2011، مما يدل عل ى أن المؤسسة تبذل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية ، ولكن في سنة 2012 ازداد الإنتاج بنسبة كبيرة جدا وهذا دليل على أن المؤسسة متمكنة في قدرتها الإنتاجية .

3) الهامش على استهلاك المواد الأولية :

الهامش على استهلاك المواد الأولية = الإنتاج – الاستهلاك من المواد الولية

الهامش على استهلاك المواد الأولية(2010) =317789150 – 2816737776 = 36115374

الهامش على استهلاك المواد الأولية(2011) = 680110863 – 593861159= 86249809

الهامش على استهلاك المواد الأولية(2012) = 995099037 – 873593421 = 12150616

السنوات / البيان	2010	2011	2012
الهامش على استهلاك المواد الأولية	36115374	86249809	12150616

نلاحظ من خلال ما سبق أن الهامش على استهلاك المواد الأولية، سجل ارتفاع في السنوات الثلاث، وهذا قد يعتبر مؤشر على عدم قدرة المؤسسة على التحكم في استهلاكاتها الوسيطية .

4) القيمة المضافة:

القيمة المضافة = الهامش التجاري + إنتاج الدورة – المشتريات من المواد الأولية + التغير في مخزون المواد الأولية- المصاريف الخارجية الأخرى

القيمة المضافة(2010)=635320482-680110963 = 44790481

القيمة المضافة(2011) = 301933393-317789150 = 15855757

القيمة المضافة(2012) = 936416307-995099037 = 58682730

السنوات / البيان	2010	2011	2012
القيمة المضافة	44790481	15855757	58682730

نلاحظ أن القيمة المضافة كانت سنة 2010بنسبة مرتفعة نتيجة لإرتفاع رقم الأعمال حيث تم مضاعفة طاقة الإنتاج إلى الضعف إلا أنها انخفضت هذه القيمة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض رقم الأعمال رغم محاولة المؤسسة تخفيض الإستهلاكات الوسيطية .

أما في سنة 2012 فشهدت ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنتين السابقتين، ويرجع ذلك إلى ارتفاع رقن الأعمال ومضاعفة طاقة الإنتاج .

5) الفائض الإجمالي لاستغلال:

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال – ضرائب ورسوم واقتطاعات مماثلة – مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية – مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة ومخاطر الاستغلال + إيرادات الاستغلال الأخرى – مصاريف الاستغلال الأخرى.

الفائض الإجمالي للاستغلال(2010)= 15855757-7210679 = 8645078

الفائض الإجمالي للاستغلال(2011) = 44790481-9995824 = 34794657

الفائض الإجمالي للاستغلال(2012) = 58682730-8666792 = 50015938

السنوات / البيان	2010	2011	2012
الفائض الإجمالي للاستغلال	8645078	34794657	50015938

نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستهلاك كان في السنوات الثلاث متزايد ، أي هناك فائض إجمالي وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال من جهة، و الإستهلاكات من جهة أخرى .

6)نتيجة الاستغلال:

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال +مخصصات الاهتلاك ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة – استرجاع الإهتلاكات ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة

نتيجة الاستغلال(2010) = 7210679+ 8645078 = 15855757

نتيجة الاستغلال(2011) = 9995824+34794657= 4479048

نتيجة الاستغلال(2012) = 8666792+50015938= 58682730

السنوات / البيان	2010	2011	2012
نتيجة الاستغلال	15855757	44790481	58682730

نلاحظ بأن نتيجة الاستغلال الموجب خلال السنوات الثلاث و هذا راجع إلى أن المؤسسة قادرة على توليد فوائض و تكوين ثروة إجمالية .

المطلب الثاني: التحليل بواسطة جدول سيولة الخزينة.

أولا: حساب جدول سيولة الخزينة لسنتي (2011 ، 2012).

1) تشكيل خزينة دورة الاستغلال: وذلك من خلال حساب ما يلي:

* **حساب القدرة على التمويل الذاتي:** يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي من خلال جمع النتيجة الصافية مع مخصصات الاهتلاكات و المؤونات.

$$CAF = Rn + DAM$$

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية +مخصصات الاهتلاكات و المؤونات

السنة / البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية Rn	10582421	44113252	37759908
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات DAM	7210679	9995824	8666792
القدرة على التمويل الذاتي CAF	**8268920**	**54109076**	**46426700**

من خلال الجدول نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي في سنة 2010 كانت ضعيفة و هذا راجع إلى تفاقم الاهتلاكات بالنسبة للمؤسسة ، في حين أن سنة 2011 ازدادت بنسبة كبيرة و مرد ذلك زيادة النتيجة الصافية و التغيير الملحوظ في الاهتلاكات و المؤونات ، أما سنة 2012 نلاحظ انخفاض طفيف في قدرة التمويل الذاتي و هذا راجع إلى انخفاض الملحوظ في النتيجة الصافية .

*** حساب تدفق الخزينة المتولد عن دورة الإستغلال:**

السنة / البيان	2010	2011	2012
BFR	(54184922)	(44495495)	(4422313)

***حساب التغير في احتياج رأس المال العامل(:ΔBFR)**

$$\Delta BFR = BFR_{(n)} - BFR_{(n-1)}$$

ΔBFR(2011) = (44495495) -(54184922) = 9689427

ΔBFR(2012) = (4422313)- (44495495) = 40073182

و يمكن تفسير النتيجة الفارطة بأن احتياجات استغلال المؤسسة في تزايد كبير ، ومرد ذلك إلى زيادة كمية الإنتاج أو عدم تحكم المؤسسة في آجال دورة الاستغلال (دوران بطيء للمخزون ، منح آجال طويلة للعملاء ، تلقي آجال قصيرة من الموردين.) و بالتالي فإن احتياجات دورة الاستغلال تشكل عبئ سوف يؤثر على خزينة دورة الاستغلال بشكل خاص و الخزينة الكلية بشكل عام .

و منه : تدفق الخزينة المتولدة عن دورة الاستغلال: (**2011**)

$$FTPE = CAF - \Delta BFR = 54109076 - 9689427 = 44419649$$

تدفق الخزينة المتولدة عن دورة الاستغلال: (**2012**)

$$FTPE = CAF - \Delta BFR = 46426700 - 40073182 = 6353518$$

إذن : دورة الاستغلال تساهم مساهمة ايجابية في تكوين خزينة المؤسسة .

2) تشكيل خزينة دورة الاستثمار:

$$\Delta I_{(n)} = I_{(n)} - I_{(n-1)}$$

ΔI(2011) = 97663791 – 86922995 = 10740976

ΔI(2012) = 243062945 – 97663971 = 14539897

الاستثمارات الجديدة = ΔI +DAM

I(2011)= 9995824 + 10740976 = 20736800

I(2012)= 8666972 + 145398974 = 154065946

***حساب تدفق الخزينة المتاح(FTD):**

تدفق الخزينة المتاح (FTD) = تدفق الخزينة المتولد عن دورة الاستغلال(FTPE) - الاستثمارات الجديدة

إذن: تدفق الخزينة المتاح FTD(2011)= 44419649 – 20736800 = 23682849

تدفق الخزينة المتاح FTD(2012) = 6353518 – 154065946 = (147712428)

***حساب التغير في الرفع راس المال(ΔCp):**

$$Cp(n-1) - Cp(n) = \Delta Cp(n)$$

ΔCp(2010) = 88419776 – 44306524 = 44113252

ΔCp(2012) = 81876190 – 88419796 = (6543586)

ثانيا: جدول سيولة الخزينة للسنتين (2011، 2012).

جدول رقم (14): يمثل جدول سيولة الخزينة للسنتين (2011، 2012).

البيان	2011	2012
النتيجة الصافية Rn	44113252	37759908
+ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات DAM	9995824	8666792
= القدرة على التمويل الذاتي CAF	**54109076**	**46426700**
- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل ΔBFR	9689427	40073182
= تدفق الخزينة المتولد عن دورة الاستغلال FTPE	**44419649**	**6353518**
- الاستثمارات الجديدة	20736800	154065946
تدفق الخزينة المتاح FTD	**23682849**	**(147712428)**
رفع رأس المال ΔCp	44113252	(6543586)
الخزينة (T)	**67796101**	**(154256014)**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على ما سبق.

لم تستطيع المؤسسة المحافظة على ايجابية خزينتها وهو الأمر الذي قد يضعها أمام سيناريوهات حالات عدم السداد (العسر المالي) وبالتالي وللرجوع لحالة التوازن المالي ينبغي على المؤسسة تصحيح هذه الوضعية .

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بشركة نجمة للدقيق وتطبيقا لأدوات التشخيص المالي للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على الميزانيات للسنوات الثلاث (2010، 2011، 2012) وجدول حسابات النتائج ومعرفة كل المؤشرات المتغيرة والمحللة للوضعية المالية للمؤسسة.

لقد اعتمدنا في تحليلنا في هذا الفصل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء صورة حقيقة للشركة أساسا على دراسة الميزانيات التي توضح لنا وضعية مالية متوازنة وذلك من خلال تحليلنا لمؤشرات التوازن المالي، ومن خصائص شركة نجمة للدقيق أنها تحقق أرباح متزايدة من سنة إلى أخرى مما يسمح لها بتوسيع مالي هام في كل المجالات.

كل الاعتبارات التي ذكرناها تعبر عن وضعية مالية مربحة إنطلاقا من التحليل المالي للشركة في بعض السنوات.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء . شكر و عرفان . فهرس المحتويات . فهرس الجداول و الأشكال . مقدمة عامة	 أ – ج
الفصل الأول : عموميات حول التحليل المالي	**06 – 38**
تمهيد	06
المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.....	07
المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أهميته	07
المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي و نتائجه	09
المطلب الثالث : استعمالات التحليل المالي	10
المبحث الثاني : القوائم المالية	15
المطلب الأول : الميزانية	15
المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج	20
المطلب الثالث تدفقات النقدية	23
المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية	26
المطلب الأول : تحليل الهيكل المالي (الميزانية)	26
المطلب الثاني : تحليل النشاط (جدول حسابات النتائج و الأرصدة الوسيطية للتسيير	32
المطلب الثالث :تحليل جدول التدفقات الخزينة	36
خلاصة الفصل.....	38
الفصل الثاني : اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	**40 – 72**
تمهيد	40
المبحث الأول : ماهية اتخاذ القرار	41
المطلب الأول : مفهوم اتخاذ القرار و أهميته.....	41
المطلب الثاني : أنواع القرارات.....	42
المطلب الثالث : مراحل اتخاذ القرار.....	45
المبحث الثاني : قرار الاستثمار	52
المطلب الأول :مفهوم القرار الاستثماري و أنواعه	52

المطلب الثاني : مراحل سير قرار الاستثمار	54
المطلب الثالث :خصائص القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة عليه	56
المبحث الثالث : قرار التمويل	58
المطلب الأول : مفهوم التمويل و أنوعه	58
المطلب الثاني : مصادر التمويل	59
المطلب الثالث : العوامل المحددة للهيكل التمويلي في الشركة	64
المبحث الرابع : قرار توزيع الأرباح	66
المطلب الأول : مفهوم توزيع الأرباح	66
المطلب الثاني : تكوين احتياطات (أرباح محتجزة) وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع.	66
المطلب الثالث : قواعد توزيع الأرباح	68
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث : دارسة تطبيقية لشركة نجمة للدقيق	**73 – 100**
تمهيد	73
المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة	74
المطلب الأول : تعريف المؤسسة.....	74
المطلب الثاني : طبيعة نشاط المؤسسة.....	75
المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	76
المطلب الرابع : أهداف المؤسسة.....	78
المبحث الثاني : دراسة الهيكل المالي للشركة	79
المطلب الأول : دراسة وتحليل الميزانيات	79
المطلب الثاني : التحليل المالي الوظيفي	84
المطلب الثالث : حساب المردودية واثر الرافعة المالية	89
المبحث الثالث : التحليل بواسطة جدول (حسابات النتائج ، سيولة الخزينة).....	92
المطلب الأول : دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج (الأرصدة الوسطية للتسيير)	92
المطلب الثاني : التحليل بواسطة جدول سيولة الخزينة	96
خلاصة الفصل	100
خاتمة عامة.....	105-102
قائمة المراجع	110-107
الملاحق	112

إن اتخاذ القرار المالي للمؤسسة الاقتصادية أصبح في الوقت الحالي مجرى هام في اقتصاديات معاصرة وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بأدوات التحليل المالي التي تعتبر من أهم أدوات تحليل نقاط القوة والضعف ،كما يسمح تحليل القوائم المالية بإعطاء صورة واضحة على اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

فعند القيام بعملية التحليل المالي فإنه يتم تحليل كل عنصر على حدى ودراسة العلاقة التي تربطه بالعناصر الأخرى ،فيتم تحليل كل من الميزانية ، جدول حسابات النتائج ،جدول سيولة الخزينة .

فالتحليل الشامل لكل عنصر من هذه العناصر في ظل التحليل المالي يعتمد على أرقام ونسب مما يعطي هذه النتائج مصداقية اكبر بالنسبة لمسيري ومسؤولي المؤسسة والأطراف الخارجية ، كالزبائن، البنوك ،الشركاء وحتى المنافسين .

كما أنه يمثل الضمان الوحيد لقراري التمويل والاستثمار فالمؤسسة لا يمكن أن تفكر في القيام بإنجاز مشاريع استثمارية ،دون أن تكون الوضعية المالية مناسبة ويستوجب أخذ هذا النوع من القرار ،ولكن في الوقت الراهن خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ومن خلال دراستنا الميدانية التمسنا صعوبات كون لا زال هذا النظام في بدايته وقد حولنا تجاوز هذه العقبات لمعرفة كيفية استخدام أدوات التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية .

نتائج الدراسة :

تمحورت دراستنا هذه على عدة نتائج نظرية وتطبيقية وكانت كمحصلة لدراسة هذا البحث .

النتائج النظرية :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع من الجانب النظري توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تسرد، كالأتي :

1. تعتبر وظيفة التحليل المالي من العمليات الضرورية في المؤسسة لإعطائها الصورة الواضحة للوضعية المالية للمؤسسة .

2. القيام بتحليل القوائم المالية بصورة دائمة يعطي صورة أوضح لقيمة المؤسسة المالية وهو ما يساعد المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة .

3. يمثل التحليل المالي أسلوبا تستخدمه الإدارة أو أطراف أخرى بغية تحقيق أهداف المؤسسة من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتحليل الهيكل المالي ونشاط المؤسسة الإستغلالي ومن ثم اتخاذ القرار المالي للمؤسسة .

4. إن التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي له أهمية كبيرة في وضع مؤشرات هامة عن وضع المؤسسات المالية .

5. يتطلب التحليل المالي مجموعة م ن المؤشرات المالية التي تؤثر على التوازن و تحليل النتائج وحساب المردوديات ومن ثم تحديد الوجه المستقبلية .

6.من خلال دراستنا للمردودية المالية في المؤسسة وصلنا إلى نتيجة مفادها أن المردودية المالية للمؤسسة هي المؤشرات المالية التي تربط بين الهيكل المالي للمؤسسة ونشاطها للإستغلال وبالتالي فإن هذه المؤشرات تعتبر أحد الأدوات المحددة لتوازن المؤسسة المالي من عدمه .

النتائج التطبيقية :

1 من خلال دراستنا ومقارنتنا للميزانيات المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي في التحليل المالي الكلاسيكي ،وجدنا أن رأس المال العامل للسيولة كان سالب خلال السنوات الثلاث و متذبذب ،ويجب على المؤسسة أن تحاول الزيادة في الأموال الدائمة ومحاولة التخفيض من أصولها الثابته (قرار تمويلي و استثماري).

2. من خلال الدراسة لاحظنا أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة ، ولكن بصفة متذبذبة ،يجب على المؤسسة إستغلال هذا الفائض في تطوير هيكلها المالي .

3. عند دراستنا لمؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أنه كان سالبا خلال السنوات الثلاث ،وهذا يدل على عدم حاجة دورة استغلال المؤسسة للتمويل و هي وضعية جيدة .

4. بالنسبة للمردودية المالية والاقتصادية سجلت ارتفاعا في السنوات الثلاث ، وهذا يدل على فعالية أداء المؤسسة .

5. إن الأرباح المتراكمة التي تحققها المؤسسة أدت إلى فائض مالي معتبر في الخزينة دون استغلال المؤسسة في توسيع نشاطها .

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي صغناها في بداية هذا البحث فنستخلص إجابتها كما يلي :

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي محتواها "التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ، وبعد دراستنا لهذا الموضوع استعطتا إثبات صحة هذه الفرضية ،من خلال تطبيق هذه الأدوات والمؤشرات المالية ومعرفة وضعية المؤسسة، من خلال المقارنة بين السنوات ،والتوصيات المقدمة للمؤسسة يجب تصحيح بالهيكل المالي ونشاط المؤسسة وذلك بهدف الحصول على نتائج ومن الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة .

وبالنسبة **للفرضية الثانية** والتي تقوم على "على أن القرار المالي هو عملية البحث عن حل وسيط، ويهني ذلك أنه لا يوجد بديل قادر على تحقيق الهدف غير البديل الذي يتم اختياره ويكون عادة أفضل البدائل في الظروف السائدة حيث أن البيئة والمجتمع تحد من عدم البدائل المتاحة " وبعد دراستنا لهذا الموضوع استطعنا إثبات صحة هذه الفرضية ، من خلال معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم تحديد الوجه المستقبلية للمؤسسة .فيجب على المؤسسة تقديم إصلاحات مثل :محاولة الضغط على الزبائن وذلك لتقليل الأجال، محاولة الحصول على آجال أكبر من الموردين .

وبالنسبة **للفرضية الثالثة**، والتي تقوم "على أن التحليل المالي هو الوسيلة الفعالة للاطلاع على نقاط القوة والضعف وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة ومن ثم اتخاذ القرار .

التوصيات :

وانطلاقا مما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات والتي تمثل في النقاط التالية :

1. الاستفادة من طرق التسيير الحديثة ومحاولة تطبيقها في التحليل المالي .

2. الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب مقدرتها .

3. اعتبار التحليل المالي إجراء يقوم به المحللين الماليين ،حيث يجب القيام به بصفة دائمة لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة .

آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة المتواضعة والمحدودة في هذا الموضوع الواسع، غير أنه يمكننا أن نعطي بعض الأسئلة كأفاق لأي بحث أو دراسة في نفس المجال :

1. أهمية تحليل القوائم المالية ودورها في ترشيد القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المالي المحاسبي الجديد SCF.

2. لوحة القيادة المالية ودورها في تجنب المخاطر في ظل النظام المحاسبي الجديد SCF.

3- التحليل المالي ودوره في الحد من مخطر الإفلاس في المؤسسات الاقتصادية .

4-التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .

5- تحليل القوائم المالية بين SCF وPCN.

6_دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية .

في نهاية هذا البحث ، نكون قد عرضنا بالشكل و المنهجية ، و التي تساهم و لو بشكل بسيط في إظهار أهمية التحليل المالي و دوره في إبراز القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية .

* **الكتب بالعربية :**

1. أحمد بن عبد الرحمان الشميمري وآخرون ، **مبادئ إدارة أعمال** ،مطبعة العيكات ،السعودية ،الطبعة الأولى ،2004.
2. أحمد بيوتي شحاته ، **المحاسبة المالية لشركات الأموال** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1999.
3. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي ، **التسيير المالي** ، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر التوزيع ، الأردن، عمان، 2011.
4. أمينة بوثلجة ،**محاسبة الشركات** ،دار المعرفة ،بدون طبعة . الجزائر ،2005 .
5. بشير العلاق ،**أسس الإدارة الحديثة** ،**نظريات ومفاهيم** ، الطبعة الأولى ،دار اليازوري العلمية ،عمان ، الأردن ،1998.
6. بوشاشي بوعلام ،**المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال** ،بدون طبعة ،دار هومة ،1997.
7. جميل احمد توفيق ،**إدارة أعمال "مدخل وظيفي** "،دار النهضة العربية ، بيروت ،1986.
8. حسين علي منترقي ، **نظرية القرارات الإدارية كمدخل كمي في الإدارة** ،دار المسيرة للنشر والطباعة ،الأردن ،الطبعة الأولى ،1997 .
9. خلدون إبراهيم شديفات، **إدارة وتحليل مالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
10. خليل محمد حسين الشماع وآخرون " **مبادئ إدارة أعمال** "،دار الكتاب العربية للنشر والتوزيع ،بغداد ،بون سنة .
11. رشاد العصار وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار البركة للنشر والتوزيع ،عمان ،2001.
12. رضوان حلوة حنان ،**نظرية المحاسبة** ،مديرية المطبوعات الجامعية ،بدون طبعة ،1991.
13. سيد الهواري ،**إتخاذ القرارات "تحليل المنهج العلمي مع الاهتمام بالتفكير الإبتكاري** ،الطبعة الأولى ، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى ، القاهرة ،1997.
14. عادل حسن وآخرون ،**تنظيم وإدارة أعمال** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،بدون سنة نشر .
15. عباس مهدي الشيزاري ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل للنشر والتوزيع ،الكويت ،1990 .

16. عبد الحليم كراجة وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.

17. عبد السلام أبو قعف ، **أساسيات التنظيم والإدارة** ،بدون طبعة ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، 2002.

18. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى مجموعة النيل العربية** ،بدون طبعة ،2003

19. عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية في إتخاذ القرارات الاستثمارية** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية ،2000.

20. عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ،الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1997.

21. عبد الغني بسيوني عبد الله ،**أصول علم الإدارة العامة** ،الدار الجامعية بيروت ،لبنان ،1992.

22. عدنان تايه النعيمي ،أرشد فؤاد التميمي ، **التحليل والتخطيط المالي** ،(**إتجاهات معاصرة**)،2008.

23. علي فهمي ،**نظم دعم إتخاذ القرار والأنظمة الذكية** ،دار الكتاب العلمية للنشر ،القاهرة ،2004 .

24. فيصل فخري مراد، **الإدارة** ،دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ،1982.

25. قادري الأزهر ،**مبادئ في المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني** ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ،1992.

26. كمال الدين الدهراوي ،عبد الله هلال ، **المحاسبة في شركات الأموال** ، الدار الجامعية ، مصر،2003.

27. كمال الدين الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ،**كلية التجارة** ، جامعة الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .

28. محمد الصالح الحناوي ، **إبراهيم إسماعيل سلطان** ،الإدارة المالية والتمويل ،الدار الجامعية الإسكندرية ،1999.

29. مصطفى مظهر ،مصطفى أبو بكر .،**بحوث العمليات وفعاليات القرارات** ،بدون طبعة ،1997 .

30. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى، مكتبة مجتمع العربي عمان، الأردن، 2006.

31. منعم زمرير الموسوي ، **إتخاذ القرارات الإدارية** ، مدخل كمي ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1998 .

32. ناديا أيوب ، **نظريات القرارات الإدارية** ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ،2004.

33. نادية فوضيل ،**شركات الأموال في القانون التجاري** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

34. ناصر دادي عون ، **تقنيات مراقبة التسيير** ،التحليل المالي ،الجزء الأول ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998.

35. ناصر دادي عون ، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة** ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ، بدون سنة نشر .

36. ناصر دادي عون ،**الإدارة والتخطيط الإستراتيجي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001.

*** الكتب الأجنبية :**

1. Michel Lamarche.**système edition** d'organisation,paris,France,1998.

2. A. Burlaud ,J .Y Eglem , P Mykita, **dictionnaire de gestion** . Editions Foucher, Paris, 1995.

3. Donnes . bouque moundiale .

*** المذكرات و الرسائل الجامعية :**

1. بوجمعة صبرينة ،خذ وي نسيمة ، **تقييم وتمويل المشروع الإستثماري** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ،تخصص مالية ،دفعة جوان ، 2004 .

2. تودرت اكلي ، " **التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي (s.c.f 2007)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008 ،2009.

3. حليمة خليل الجرجاوي ، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

4. رابح زبيدي ،**تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ،1988.

5. زلاسي بية وآخرون، **دور القوائم المالية في إتخاذ القرار المالي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير،فرع المحاسبة،دفعة 2006 ،الوادي .

6. عصام عباسي، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لإتخاذ القرار**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011، 2012.

7. لزهر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال المالية ، جامعة منتوري،قسنطينة، 2012.

8. محمد الحافظ عيشوش، **التحليل المالي طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ودره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، الوادي ،2011.

9. نوال علاق وآخرون، **دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في علوم التسيير، دفعة 2008، تخصص مالية .

10. وليد فرحاني وآخرون، **التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، ملحق الوادي، تخصص مالية ، دفعة ، 2005 ، غير منشورة.

* **الملتقيات و المؤتمرات :**

1. ربيع بوصبيع العايش وآخرون، "**جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)**"، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أيام 05و06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

2. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش،" **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**" . الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS) ، أيام 13- 14ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر .

* **الجرائد و المجلات :**

1.قرار المؤرخ في 2008/07/26 في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 19بتاريخ 2009/03/25.

* **المواقع الالكترونية :**

www.sarambite./24/04/2014

الرقم	قائمة الجداول و الأشكال	الصفحة
	الجداول	
(1-01)	الميزانية حسب النظام المالي المحاسبي الجديد SCF.....	18
(1-02)	جدول حسابات النتائج حسب SCF	21
(1-03)	جدول التدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة).....	24
(1-04)	الميزانية المالية المختصرة.....	26
(1-05)	الميزانية الوظيفية (تمثيل الميزانية الوظيفية المختصرة)	29
(1-06)	جدول حسابات الأرصدة و النتائج الوسيطية	34
(1-07)	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة المختصرة.....	37
(2-08)	جدول توزيع الأرباح	71
(3-09)	توزيع عمال المؤسسة.....	76
(3- 10)	الميزانية المالية المفصلة (2011،2010، 2012).....	80
(3-11)	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2010، 2011، 2012).....	82
(3-12)	الميزانية الوظيفية للسنوات الثلاثة (2010، 2011، 2012).....	85
(3-13)	جدول معدل الفائدة للخطر المالي للسنوات (2010، 2011، 2012.....	91
(3-14)	جدول سيولة الخزينة للسنتين (2011، 2012).....	100
	الأشكال	
(1-01)	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	32
(2-02)	ورقة تقييم البدائل من خلال المعايير الموضوعة	50
(2-03)	مراحل إتخاذ القرار	52
(2-04)	مراحل دراسات الجدوى لإتخاذ القرار الاستثماري	56
(3-05)	الهيكل التنظيمي لشركة نجمة للدقيق.....	77